جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي

في مقياس:

المتغيرات الاقتصادية الكلية

إعداد الدكتور: عبد الصمد سعودي

السنة الجامعية: 2020/2019

فهرس المحتويات

المحور الأول: التضخم
المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم
المبحث الثاني: التضخم في الجزائر خلا الفترة (2006-2018)
المحور الثاني: النمو الاقتصادي
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية
المحور الثالث: البطالة
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للبطالة
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة والتشغيل وسوق العمل في المدارس الاقتصادية
المحور الرابع: سعر الصرف وميزان المدفوعات
المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال فيه.
المبحث الثاني :ماهية سعر الصرف
المحور الخامس: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال مربع كالدور (2001-2017)

تمهيد:

يعتبر التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة وميزان المدفوعات، من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ تعد أحد شروط القياس الضرورية لمعرفة المستوى المعيشي للمجتمعات، كما تعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، وترتبط هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية مع بعضها البعض، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض معدلات البطالة مما يساهم في زيادة الإنتاج الذي يتحول جزء منه إلى صادرات تساهم في تعزيز ميزان المدفوعات، كما أن ارتفاع معدلات التضخم يعكس الوضعية الاقتصادية للبلاد.

الفصل الأول: التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية في آن واحد قد تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لذلك تحاول السلطات النقدية عن طريق السياسة النقدية التركيز على معدلات التضخم كإستهدافات وسيطيه وهو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي الذي يجب العمل على تحقيقه.

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم

لقد عرفت ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري ضغوطا مختلفة لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم، نتج عنها آثار تزامنت مع التغيرات التي عرفتها الجزائر وخاصة في نظامها الاقتصادي، حيث تبنت منذ تسعينات القرن الماضي التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

1- مفهوم التضخم: تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، ومن هذه التعاريف " التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما،[1] "كما يعرف أيضا بأنه " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد "،[2] وقد عرف أيضا " التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة،[3] من خلال هذه التعاريف يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد.

ويمكن أن يحدث التضخم من خلال ما يلي:

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة؛
- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج؛
- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

2- أنواع التضخم: يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء

وظائفها أداء كاملا، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:[4]

2-1 معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان: يندرج وفقا لهذا المعيار نوعين من التضخم، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار ويتمثل هذه الاتجاهين فيما يلي:

أ- **التضخم الطليق:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد[5].

ب- **التضخم المكبوت:** يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة؛ وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد،[6] وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد مؤقتا من ارتفاع مستويات الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع وتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها، فرض حد أقصى للسعر.

2-2 معيار تعدد القطاعات الاقتصادية: يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج وفي هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

أ- **التضخم السلعي:** وهو تضخم يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار، ويترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

ب- **التضخم الرأسمالي:** ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كلا من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.[7]

أما عن التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج فيميز كينز بين نوعين:

ج- **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

د- **التضخم الداخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال ويحصل ذلك من وجهة نظر الاقتصادي كينز إذا انحرف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار.

3-2 معيار مصدر التضخم: يمكن التمييز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

أ- **التضخم من جانب الطلب:** ويقصد به زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، أي اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات، نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل التام مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية الإنتاجج، ومن أسباب هذا النوع من التضخم، التغير في أذواق المستهلكين والتغير في كمية النقود والزيادة في الدخل.

ب- **التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة في المستوى العام للأسعار، وتتمثل هذه التكاليف في عنصر العمل وارتفاع تكاليف المواد الأولية وارتفاع أسعار الواردات. ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالبا إلى الزيادة في معدلات الأجور، كما قد يرجع البعض التضخم نتيجة محاولات من قبل المنتجين، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي الوقت نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات أجورهم، وينتج عن ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

التضخم المستورد: يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.

المطلب الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه

لا يمكن أن يعود التضخم لسبب واحد يمكن من تفسيره إلا إذا كانت له درجة مهيمنة على باقي المسببات الأخرى بل قد يكون نتيجة لأسباب مختلفة تؤدي لظهور ضغوط تضخمية مختلفة، لذا وجب تحديدها من خلال قياسها من أجل الفهم الصحيح لها ويمكن إرجاع أسبابه لعدة عوامل مختلفة.

1- أسباب التضخم:

1-1 العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يمكن إرجاع هذه الدوافع إلى ما يلي:

- ✓ **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:** إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.
- ✓ **التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف:** إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية بسبب الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.[8]
- ✓ **الارتفاع في معدلات الأجور:** لعلّ السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور يرجع للعمال ممثلين في اتحاداتهم يقاومون أي محاولة لتخفيض أجورهم أو حتى تثبيتها وذلك لتمسكهم بما يسميه "كينز" خلق النقود، فينعكس ذلك في شكل ارتفاع في دخولهم النقدية حتى لو كانت اسمية وليست حقيقية مما يترتب عليه ارتفاع اسمي وليس حقيقي لمستوى الطلب الكلي الفعال.

لكن الزيادة الحقيقية للإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي عند مستويات التشغيل الكامل هي العامل الفعال في إحداث الصدمات التضخمية، فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدة تكاليف النفقات الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.[9]

- ✓ **العجز في الميزانية:** يقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وهو وسيلة تلجأ إليها الحكومة على الرغم بعلمها من آثارها السيئة

وذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل.

أما في حالة مستوى التشغيل الكامل فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بزيادة الإنفاق العام والمعروض السلعي.

- ✓ **تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم لتغطية النفقات الحاصلة قبل الحرب وبعدها.
- ✓ **التوقعات والأوضاع النفسية:** كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية خاصة في فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الأمر الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على أكبر قدر من الأرباح فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار. [10]

1-2 العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: إن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لعدة عوامل منها:

- ✓ **تحقيق مرحلة الاستخدام التام:** وهو عجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية الطلب الكلي المرتفع في مرحلة مستوى التشغيل الكامل وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- ✓ **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، ويرجع ذلك لنقص الفن الإنتاجي أو تكون الأساليب المتبعة قديمة لا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.
- ✓ **النقص في رأسمال العيني:** إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة والاستعمال الغير عقلاني من جهة أخرى، يؤدي إلى النقص في رأسمال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع المتناقص وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص الإنتاجي.

2- طرق قياس التضخم: تعتمد عملية قياس التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق

بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم أي تجديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد.

2-1 الأرقام القياسية للأسعار: تستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود لسلعة معينة، حيث تعتمد على الأرقام القياسية للمقارنة بين سنتين إحداهما سنة الأساس والتي تعتبر ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها وسنة أخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم[11]، ومن أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي:

2-1-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لقياس التغير في أسعار المجموعة الأساسية من السلع والخدمات في المجتمع في سنة المقارنة مقارنة بما كانت عليه في سنة الأساس، وذلك لإعطاء الأهمية النسبية لهذه السلع والخدمات وعلى ذلك نجد الأرقام القياسية التالية:

❖ **الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (رقم لاسبير):**

$$I(P) = \frac{\sum_0^n P_1 Q_1}{\sum_0^n P_0 Q_0} \times 100$$

حيث تشير كل من:

P_1: سعر السلعة (x) في سنة المقارنة.

P_0: سعر السلعة (x) في سنة الأساس.

Q_0: الكمية المستهلكة من السلعة (x) في سنة الأساس.

n: عدد السلع المكونة التي تدخل في حساب الرقم القياسي للأسعار.

وأي زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن 100 تعكس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار أي معدل التضخم، وتوجد ثلاثة أساليب لقياس معدل التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين هي:

✓ **معدل التضخم بالنسبة لسنة الأساس:** وهو يوضح معدل التضخم في سنة المقارنة مقارنة بما كانت عليه في سنة الأساس في صورة إجمالية، وبالتالي لا يوضح التغير السنوي في الأسعار من سنة إلى أخرى ويكون وفق المعادلة التالية:

$$I_1 = I(P_1) - I(P_0)$$

حيث تشير كل من:

I_1: معدل التضخم في سنة الأساس.

$I(P_1)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سنة المقارنة.

$I(P_0)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سنة الأساس.

✓ **معدل التضخم البسيط:** يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة عليها، ويكون ذلك وفق العلاقة التالية:

$$I_S = \frac{I(P_n) - (p_{n-1})}{I(P_n)}$$

حيث يشير كل من:

Is: معدل التضخم البسيط في أي سنة.

$I(P_n)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة الحالية.

$I(P_{n-1})$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة السابقة (n-1)

✓ **معدل التضخم المركب:** يستخدم في قياس متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، و يكون ذلك وفق العلاقة التالية:

$$I_C = \sqrt[n]{\frac{I(P_1)}{I(P_0)}} - 1$$

حيث:

I_C: متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة القياس.

$I(P_1)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة الأخيرة.

$I(P_0)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة المقارنة.

n: عدد السنوات التي يقاس خلالها معدل التضخم[12].

❖ **الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة (صيغة باش):** حيث يتم ترجيح الأسعار بكميات سنة المقارنة وذلك كما يلي:

$$I(P) = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \times 100$$

P_0: سعر السلعة في سنة الأساس.

P_1: سعر السلعة في سنة المقارنة.

Q_1: كمية السلع في سنة المقارنة.

❖ **الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة والأساس (مارشال):** جاء هذا الرقم للتخلص من عيوب رقم لاسبير وباش أيضا، حيث رأى "مارشال" أن استخدام متوسط كميات فترة المقارنة وفترة الأساس بمكن أن نحصل على رقم قياسي أفضل، والصيغة العامة لرقم مارشال هي كالتالي:

$$I(P) = \frac{\sum P_1(Q_0 + Q_1)}{\sum P_0(Q_0 + Q_1)}$$

❖ **الرقم الأمثل لفيشر:**

$$I(P) = \sqrt[2]{\frac{\sum P_1Q_0 + \sum P_1Q_1}{\sum P_0Q_1 + \sum P_0Q_0}} \times 100$$

تعبر هذه الصيغة العامة عن الرقم القياسي الأمثل الذي جاء به "فيشر" الذي يعتبر ذا مزايا لكثير من الأرقام السابقة، حيث اقترح "فيشر" رقمه الأمثل من رقمي "لاسبير" و"باش" للأسعار والكميات ويمثل الرقم القياسي الأمثل الوسط الضريبي للرقمين

2-1-2 الرقم القياسي لأسعار الجملة: يعتمد على قياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس أسعار بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى القومي[13]، وهذه الأسعار تكون رسمية وفي جميع أنحاء البلاد دون تمييز بين المناطق الجغرافية.

3-1-2 مكمش الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المقياس عن النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يحسب بأسعار سنة الأساس، ويحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني سواء كانت سلع وسيطية أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يضم أسعار الجملة والتجزئة على حد سواء.

$$GDP = \frac{GDP_n}{GDP_r} \times 100$$

2-2 معامل الاستقرار النقدي: وفقا لهذا المعيار فإن معدل التضخم يتمثل في الفرق بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\{\text{معدل الضغط التضخمي}\} = \{\text{معدل النمو في الإصدار النقدي}\} - \{\text{معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي}\}$$

وهذا المعيار يقيس النسبة من التضخم التي ترجع إلى الاختلاف بين معدل نمو الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج، ولذا يعد مقياس جزئي وليس مقياس شامل للتضخم في المجتمع.

3-2 معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية): يستند هذا المعيار للنظرية الكنزية في تفسير التضخم، ووفقا لهذا المعيار فإن معدل التضخم يقاس بالفرق بين الإنفاق الكلي على الاستهلاك الخاص والحكومي

والاستثمار الخاص بالأسعار الجارية أي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\{\text{فائض الطلب الكلي}\} = \{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}\} - \{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}\}$$

وبالتالي إذا كان معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينعكس ذلك في صورة تضخم.

4-2 معيار نسبة الفجوة التضخمية: هو عبارة عن قيمة فائض الطلب الكلي مقسوما على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقيس هذه النسبة حجم الضغط الحقيقي الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، مما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الفجوة التضخمية} = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

المطلب الثالث: آثار التضخم

يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية نظرا لما يترتب عليه من ارتفاع في نفقات المعيشة والإنتاج، وتنقسم الآثار الناتجة عن التضخم إلى مجموعتين إحداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية.

1-الآثار الاقتصادية للتضخم:

1-1 إعادة توزيع الدخل الوطني: يعمل التضخم على عشوائية توزيع الدخول فرديا ووطنيا بشكل يبتعد فيه عن العدالة في التوزيع، فعندما يصيب التضخم جوانب الاقتصاد الوطني يؤدي إلى تضاؤل دخول العمال والموظفين لأنها دخولهم ثابتة لا تزداد بزيادة الأسعار[14].

ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:

- ✓ **أصحاب الدخول الثابتة:** هذه الفئة تكون دخولها النقدية ثابتة وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار وذلك مثل أصحاب الإيجارات الثابتة المحددة بالقانون.
- ✓ **أصحاب المرتبات والأجور:** تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر لتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار.
- ✓ **أصحاب المشروعات:** أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، ولأن النفقات الإجمالية

النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يتحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

2-1 إعادة توزيع الثروة: إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخول الحقيقية، فملاك الثروات إذا انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجئون لبيع ثروتهم بغية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه، فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع.

وحتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم وذلك أن الأسعار ترتفع باستمرار ما ينتج عنها انخفاض القوة الشرائية للنقود وهذا ما يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين واستفادة المدنين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، غير أن ارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بليغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش والركود. [15]

3-1 أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك: إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، هذا ما يدفع المستثمرين لتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من الأعمال المنتجة الأمر الذي يعمق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[16]

2- الآثار الاجتماعية للتضخم: تتمثل هذه الآثار الاجتماعية فيما يلي:

- ✓ يترتب على التضخم ظلم اجتماعي لأصحاب الدخول الثابتة مثل العمال والموظفين الذين تتخلف دخولهم عن اللحاق بتصاعد الأسعار بينما يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار ورجال الأعمال والمهنيين، مما يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي ومن ثم يعوق عمليات التنمية الاقتصادية للمجتمع.
- ✓ يصب التضخم في مصلحة الأغنياء وأصحاب السوق السوداء لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم، كما يترتب على التضخم ظهور أسواق يستطيع البائعون بيع ما يريدون من السلع والخدمات بغض النظر عن جودتها، مما يثير عدم رضا المواطنين وفقد

الثقة في الحكومة ويتولد أحيانا نتيجة لذلك ثورات ضد الحكومة قد تؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدني المستوى المعيشي.[17]

المطلب الرابع: تعريف سياسة استهداف التضخم

1- تعريف سياسة استهداف التضخم: من الأساليب الحديثة نسبيا لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، وتتمثل هذه السياسة في الإعلان الصريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

كما يعرف Eser tutar(2002) استهداف التضخم بأنه" نظام للسياسة النقدية يتميز بإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية.[18]

كما يعرف أيضا استهداف التضخم بأنه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط إنما يستهدف معدل التضخم بشكل مباشر، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع ثلاثة خطوات:

الأولى تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف، الثانية أن يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل، الثالثة تتم مقارنة معدل التضخم المستهدف بالمتوقع لإتباع سياسة نقدية مناسبة.

2- **شروط استهداف التضخم:** لضمان فعالية سياسة استهداف التضخم يجب توفير نوعين من الشروط هما الشروط العامة و لشروط الأولية.

2-1 الشروط العامة لاستهداف التضخم: هناك خمسة شروط عامة وضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم:

- ✓ الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط؛
- ✓ التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع التزام أو التعهد بتحقيق الهدف؛
- ✓ استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات؛
- ✓ إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر من مرة في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي لسياسة النقدية في المدى الطويل؛
- ✓ زيادة الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.

يجب أن تتوفر هذه الشروط كلية حتى يمكن لأي بلد من تطبيق هذه السياسة.

2-2 الشروط الأولية لاستهداف التضخم: وتوجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة استهداف التضخم:

- ✓ **استقلالية البنك المركزي:** تعني استقلالية البنك المركزي إعطاءه الحرية في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية، وتشير ضمنيا استقلالية البنك المركزي إلى عدم تمويل الحكومة من خلال التوسع النقدي بهدف سد عجز الموازنة العامة، كما لا يتحصل القطاع العام على التمويل اللازم مباشرة أو بأسعار فائدة منخفضة حتى لا يكون هناك تمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما يتوجب أيضا عدم الإبقاء على سعر صرف اسمي معين أو رفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، لأن في حالة حدوثها يجد البنك المركزي نفسه عاجزا على الوفاء بإستهدافات المعن عنها.
- ✓ **امتلاك استهداف وحيد:** يتمثل الشرط الثاني لتبني سياسة استهداف التضخم في انعدام استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي تتعارض وتحقيق الاستقرار في المدى الطويل، لأن ذلك يؤثر على مصداقية السياسة النقدية بحدوث التضارب بين الأهداف، الأمر الذي يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحهما للجمهور بطريقة موثوقة، ولتفادي تلك المشاكل يجب أن لا تكون هناك أي متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي لسياسة النقدية.
- ✓ **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم، لذا يجب على السلطة النقدية أن يكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة انحراف المعدل عن قيمته في المستقبل، ولابد أيضا أن تكون هناك أسواق مالية متطورة للاستخدام الأمثل لتلك الأدوات لينتقل أثرها لنشاط الاقتصادي إذا حدثت انحرافات عن التضخم المستهدف وتصحيحها في الوقت المناسب.

إذا استوفت أي دولة للشروط العامة بصفة كاملة وللشروط الأولية بصفة جزئية أو كلية يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم.

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر خلا الفترة (2006-2018)

الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التضخم لأسباب متعددة أدت بدورها لاختلاف أنواع التضخم خاصة مع التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الاشتراكي.

المطلب الأول: أنواع التضخم في الجزائر وأسبابه

1-أنواع التضخم في الجزائر: لقد ميز مسار التسيير المركزي في الجزائر ثغرات عديدة وأثبت واقع التجربة أن المخططات التنموية المتعاقبة لم تحقق النتائج المرجوة منها، بالإضافة إلى مساهمتها في ظهور ضغوط تضخمية ناجمة عن رفع المداخيل المتأتية من الاستثمارات وزيادة الإنفاق الحكومي، كما أن الأزمة الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر مع بداية التسعينات عجلت من إقدام السلطات على تخفيض العملة الوطنية، هذا الإجراء أدى إلى ارتفاع معدل التضخم وإلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية، فأرتفع بذلك عجز الميزانية وخسائر المؤسسات العامة، وقد تم تمويل هذه الاختلالات عن طريق إصدار نقدي جديد أدى هذا كله إلى ارتفاع معدل التضخم[19] ليصل إلى 32 % سنة 1992 كحد أقصى لها، وكان من أوليات الإصلاحات الاقتصادية هو العمل على التخفيف من حدة وتيرة التضخم وذلك باتخاذ عدة إجراءات وتدابير لتحقيق ذلك، ومن أهم أنواع التضخم في الجزائر:

1-2 التضخم الناتج عن التخلف: يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه الاقتصاد الوطني من اختلالات شبه آلية في البنيان الاقتصادي لا سيما بداية من 1990 حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة أي الانتقال إلى الاقتصاد الموجه، الذي يعتمد على قوى السوق، فتناول التضخم من هذه الناحية يتطلب معرفة العناصر الضرورية التي تؤدي إلى معالجة ومواجهة عوامل التخلف ومن هذه العوامل:

- زيادة عدد السكان؛
- زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج مما يزيد في حدة التضخم؛
- تمركز المشاريع الاستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن، مما يؤدي إلى تركز السكان في هذه المناطق المحدودة كالعاصمة وهذا ما يتطلب نقل البضائع والسلع من المناطق التي فيها استثمارات إلى المناطق النائية وذلك يتطلب تكاليف أخرى تزيد في الأسعار وبالتالي يؤدي إلى زيادة التضخم.

2-2 تضخم التنمية: لقد عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظا بداية من التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى بالدولة إلى التخلي عن امتلاك الاستثمارات العمومية لصالح الخواص باستثناء المؤسسات الاستراتيجية للدولة، مما أدى إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات ونتيجة هذه التصفية تم تسريح مئات الآلاف من العمال، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل فزادت نسبة البطالة حيث وصلت إلى 29.77 % في سنة 2000 وكان عدد طالبي العمل 2.5 مليون نسمة.[20]

وما يمكن قوله في هذه المرحلة أنها تميزت بنوع من النشاط التي توجهت فيه نحو التجارة ذات الربح السريع كالنقل وكآلات الاستيراد، ولكن هذه النشاطات لم تقلل من مشكلة البطالة وبالتالي أدت إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة مع تخلي الدولة عن دعم الأسعار وعدم وجود استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى خلق ثروة حقيقية

من سلع وخدمات بسبب تكلفة التجهيزات الكبيرة التي أدت إلى عدم التوافق بين العرض والطلب، الذي يمثل مشكلة تعرقل عملية التنمية وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم.

3-2 التضخم الانتقالي: يعرف هذا التضخم على أنه يحدث في إطار ميكانزيم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني، وقد وجد هذا التضخم في فترة الإصلاحات أي المرحلة الانتقالية وهذا بداية من 1990 التي تطلبت إجراءات جديدة تماشيا مع هذا التوجه حيث عرف في هذه المرحلة ما يسمى بالتضخم الطليق، نتيجة تحرير الأسعار بدخول اقتصاد السوق بعد أن كان هذا الاقتصاد يتميز بنوع من التضخم المكبوت نتيجة لإتباع التسعير الإداري، وقد تجلت أهم مظاهر هذا التضخم المكبوت في ندرة المواد وظهور الطوابير من أجل الحصول على السلع أمام أسواق الفلاح والأروقة والمساحات الكبرى المسئولة عن توزيع السلع.

إن الغاية من تحرير الأسعار هو محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي وذلك بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار ورفع الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات.

بالإضافة إلى إعادة تنظيم سعر الصرف تنظيما يتماشى ووضعها الاقتصادي، والغرض من إقامة سياسة مناسبة لنظام سعر الصرف هو إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، حيث كان سعر صرف الدينار 1دولار مقابل 8.96 دينار سنة 1990 ليصل سنة 1999 خلال السداسي الثاني 1 دولار مقابل 68 دينار.

4-2 التضخم المستورد: يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.[21]

2- أسباب التضخم في الجزائر: نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادا ناميا نجد أن ما يعانيه من تضخم يمثل ظاهرة تشترك فيه عدة أسباب، منها ما يتعلق بالجانب النقدي وأسباب تتعلق بطبيعة الإصلاحات المالية ومنها ما يتعلق بهياكل المجتمع الجزائري الذي يظهر من خلال النمط الاستهلاكي المفرط، وارتفاع نسبة معدلات النمو الديموغرافي، بالإضافة إلى عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسات العمومية، ويمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في الأسباب التالية:

1-2 الأسباب النقدية: لقد احتاجت استراتيجية التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه إلى تمويل نقدي ضخم، والذي اعتمد على استراتيجية التصنيع بمفهومه الواسع لخلق تكامل اقتصادي حقيقي بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية شاملة وسريعة من خلال الاعتماد على الصناعات القاعدية التي

حظيت بأكبر نصيب من حجم الاستثمار بالمقارنة مع السلع الاستهلاكية، ففي إطار سياسة تمويل التنمية ارتبط عرض النقود ارتباطا وثيقا بمستوى الاستثمار المخطط وفقا لعلاقة موجبة لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي.[22]

وكان الاختلال بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج الوطني يترجم في صورة فائض في الطلب ويساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية بالجزائر، ويقول أحد الاقتصاديين في شأن النقود" النقود مثل الأكسجين للحياة، تحرق المنشاة إذا وجدت بإفراط،[23] وهي وسيلة وميكانيزم لازدهار الاقتصاد، لكن في بعض الحالات تنشأ اختلالات خطيرة لما تصدر النقود بسهولة تامة دون مراقة.

الجدول رقم (1-1): تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة للفترة(2006-2018)

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2	السيولة% M2/PIB	التضخم %
2006	4933.70	18.7%	56.7%	2.53%
2007	5994.60	21.5%	63.7%	3.51%
2008	6955.90	16.0%	63.0%	4.46%
2009	7178.70	3.2%	71.5%	5.74%
2010	8162.80	13.7%	68.7%	3.91%
2011	9929.20	21.6%	69.0%	4.52%
2012	11015.10	10.9%	68.4%	8.89%
2013	11941.50	8.4%	72.1%	3.26%
2014	13686.70	14.6%	79.4%	2.92%
2015	13704.50	0.1%	82.1%	4.78%
2016	13816.30	0.8%	79.4%	6.40%
2017	14974.60	8.4%	79.2%	5.59%
2018	16159.20	7.9%	313.0%	4.69%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر(2017،2013،2008) والنشرة الإحصائية، ديسمبر 2018، رقم 44.

نلاحظ من الجدول رقم (01) ارتفاع كمية النقود بشكل تدريجي وذلك لتغير في اتجاه السياسة النقدية التي أصبحت أكثر توسعية خاصة مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وكذلك برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009) بالإضافة إلى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية(2010-

2014) ثم بعد ذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019)، وأيضا الزيادات في الأجر القاعدي SMIG؛ ويعود ذلك إلى زيادة مقابلات الكتلة النقدية من العملات الأجنبية، نتيجة للارتفاع المحسوس لأسعار البترول، والملاحظ أيضا من الجدول أن الفترة (2010-2014) قد تميزت بميل تصاعدي في وتيرة التوسع في M2 وبفائض هيكلي في السيولة، أما من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 فشهدت نمو ضئيل وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول.

أما عن معدل السيولة في الاقتصاد فقد بلغ أقصى حد لها بـ 82.1 %سنة 2015 و أدنى حد لها 56.7% سنة 2006، لكن بعد سنة 2015 شهدت تراجع طفيف حيث بلغ عدل نموها 79.2 % سنة 2017، أما متوسط معدل السيولة خلال الفترة (2006-2017) فبلغ 71.1 %، مما يبين التوجه نحو التحكم في وتيرة نمو الكتلة النقدية الذي وصل سنة 2015 إلى 0.1% مقابل 18.6 % سنة 2006 وهذا ما يعبر عن انخفاض السيولة في الاقتصاد بفضل تدخل بنك الجزائر عن طريق الأدوات النقدية المعمول بها.

2-2 الأسباب المالية: اعتبرت السياسة المالية في مرحلة معينة أحد الأسباب الرئيسية لتغذية الارتفاعات المستمرة لمعدلات التضخم، نتيجة زيادة النفقات العامة المستعملة في تمويل الاستثمارات الضخمة وكذا ارتفاع الكتلة الأجرة، حيث تعتبر النفقات العامة للدولة المعبر عن الطلب على السلع والخدمات العمومية وتتمثل في الاستهلاك العام، والذي يتكون من المستهلكين النهائيين الذين يحتاجون إلى هذه النفقات التي تؤدي بالطلب نحو الارتفاع، وهو ما يؤثر على تفاقم الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب:

أ- **الدخول الموزعة:** وتمثل جميع الدخول التي يتم توزيعها على عمال الوظيف العمومي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية (المنح ، التقاعد ، الشبكة الاجتماعية،....).

ب- **النفقات الأخرى:** وهي عبارة عن النفقات الخاصة بتدعيم الأسعار وما تخلفه من أثر على التضخم، مضاف إليه تسديد القروض العامة الداخلية، إذ شهد الإنفاق العام في الجزائر تزايدا مستمرا منذ سنة 1970 بما يتوافق مع السياسات التي انتهجتها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة والخاصة بتدعيم العديد من السلع والخدمات، ضف إلى ذلك الخدمات المجانية التي شملت ميادين مختلفة كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى الإعانات والمنح المقدمة لبعض الفئات مما أدى اختلال في التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر نتيجة توفر المستهلكين على كتلة نقدية لم يقابلها عرض كاف من الإنتاج في شكل سلع وخدمات . إن اللجوء المفرط إلى تغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي كان له دور مهم في إحداث الضغوط التضخمية فمحاولات إنقاذ المؤسسات العمومية المفلسة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من خلال ضخ أموال إضافية تحت تسميات مختلفة كإعادة الهيكلة أو التطهير المالي للمؤسسات كان لها آثار سلبية قوية على العجز الدوري في الميزانية العامة.[24]

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

دراسة موضوع النمو الاقتصادي الذي يمثل عنصرا أساسيا بل حاسما من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وحتى الاختلافات الصغيرة في معدلات النمو الاقتصادي عندما تتراكم عبر جيل أو أكثر من الزمن يصبح لها انعكاسات أكثر أهمية على مستويات المعيشة وذلك بالمقارنة مع التأثيرات الناتجة عن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والتي استحوذت على انتباه معظم دارسي النظرية الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة. وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرته الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[25]

- كما يقصد بالنمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[26].

- ومن وجهة نظر Paul A. Samuelson، يمثل النمو الاقتصادي توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج، يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

- كما يعرف النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

- يعرف على أنه تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي PNN أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه. تتضمن هذا التعاريف ثلاث شروط أساسية:

- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يفوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة؛ فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5% من مجموع سكان العالم.

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار(التضخم)، فكثيرٌ من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير[27]، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها، غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث

أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وطرق قياسه

1-عناصر النمو الاقتصادي: توصل الاقتصاديون عند دراستهم لمعظم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بأن هناك بعض العوامل الاقتصادية المتمثلة في عوامل الإنتاج، وهي الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، رأس المال، التكنولوجيا، والانفاق العام، إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية، التي تعتبر ضرورية لتحقيق دالة من النمو الاقتصادي، وفيما يلي، سيتم ذكر بعض هذه العوامل بإيجاز

1-1عنصر العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا عدد ساعات العمل وبإنتاجية عنصر العمل، أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج، وإنتاجية العمل هي حاصل قسمة الإنتاج على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجيته، وهذه الزيادة في الإنتاج تؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي للدولة من خلال عنصر العمل[28].

1-2 عنصر الموارد الطبيعية: تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية (كالمياه، الأرض الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة: البترول، الغاز والثروات الأخرى) في المجتمع أحد المحددات لزيادة معدل النمو الاقتصادي ولكن توفر الموارد الطبيعية في دولة ما لا يعني حدوث نمو اقتصادي بالضرورة وإنما يكون مرهون بالاستغلال الأمثل لهذ الموارد الطبيعية[29].

1-3 عنصر رأس المال: هو ما يسمي برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لابد وأن تتم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدمتها الإنتاجية؛ ومنه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، من معدات ومواد نصف مصنعة ومواد مخزونة من أجل الإنتاج.

إن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة[30].

1-4 عنصر التقدم التكنولوجي: ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة اختراعات واكتشافات علمية، التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي التي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة

تتناسب مع مستوى الأسعار والقدرة الشرائية في المجتمع، حيث يوجد بعض الاختراعات والتي لم يتمكن أصحابها من استخدامها اقتصاديا نظرا لعدة أسباب، مثل ارتفاع تكاليف استخدامها أو لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع، وهذه الاختراعات لا تدخل في المفهوم الاقتصادي للتقدم التقني، ويسمح التقدم التقني بإنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج وكذلك إنتاج نفس كمية المنتوج بكميات أقل من عناصر الإنتاج.

إن التقدم التقني يمكن أن يحصل بإحدى الطريقتين التاليتين:

- تنمية المهارات العلمية الوطنية والاستثمار في البحوث والتجارب العلمية.
- استيراد التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما، من خلال التبادل التجاري أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي كلتا الحالتين فإن التقدم التقني يتطلب التضحية في الحاضر من اجل مستقبل أفضل، لأنه يحتاج إلى تخصيص موارد اقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحوث العلمية، أو استيراد التكنولوجيا المتطورة وهذا ما يترتب عليه تخصيص موارد أقل للاستهلاك الحالي، من أجل الحصول على ما هو أفضل مستقبلا.

1-5 عنصر الإنفاق العام: يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه الدعامة الأساسية للطلب الفعال كما يساهم في زيادة رأس المال البشري وانجاز هياكل موجهة لدعم الإنتاج ومن ثم زيادة المداخيل، إذ أصبحت فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد بمثابة مسلمة لا تثير جدلا حولها، لكن النقاش القائم في الوقت الحالي حول حجم الإنفاق العام في الاقتصاد، إذ لابد من تحديد حجمه بدقة وأمثليه حتى يتمكن من تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

ومن خلال ما سبق ذكره عن عناصر النمو الاقتصادي يمكن القول أنه مهما كان عنصر النمو من عمل ورأس المال وتقدم تقني والانفاق العام، فإن هناك عوامل أخرى قد تساهم النمو الاقتصادي مثل زيادة عدد السكان والنظام المالي المتبع، الاستقرار السياسي، وفرة الموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي المباشر.

2- قياس النمو الاقتصادي: باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

2-1 المعدلات النقدية للنمو: يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث

تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:[31]

2-1-1 معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2-1-2 معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

2-1-3 معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابيا خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.

2-2 المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الكلي المتوقع أو معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني الكلي، من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وسنتطرق إليها كما يلي:

2-2-1 الناتج المحلي الاجمالي: اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2-2-2 الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو عمى أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[32].

2-2-3 متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي

السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج؛ وفي هذا الشأن اعتقد Kindleberger " Charles " أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

3-2 معادلة Singer للنمو الاقتصادي: وضع الأستاذ سنجر معادلة لنمو الاقتصادي في عام 1952، حيث عبر عنها بثلاثة عوامل هي[33]:

(D) هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال(إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان.

معدل السنوي لدخل الفرد= (معدل الادخار الصافي × إنتاجية رأس المال) – معدل النمو السكاني السنوي

$$S = SP - R$$

حيث قام Singer بافتراض أن S = %6 من الدخل الوطني، و P = 0,2 % و R = 1,25 % فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D= -0,5، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " Singer " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق1,25% .

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي وتكلفته

1- أنواع النمو الاقتصادي: يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأهم التي تسعى جميع الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل التي من شأنها رفع معدلاته نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج بلد ما من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته لذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا لمختلف الحكومات، فقد يحدث نمو غير أنه لا يستمر لفترة طويلة أي أنه عابر لذا تم التميز بين عدة أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي وهي النمو الطبيعي، النمو العابر والنمو المخطط.

1-1 النمو الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية وعفوية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي اذ يتم ببطء تدريجي ورغم مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة وقصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية إلا أنه يتميز بصفة الاستمرارية (كما يتطلب مرونة كبيرة للإطار الاجتماعي والثقافي كي يمكن له الانتقال من قطاع لآخر) [34].

2-1 النمو العابر: وكما يدل اسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة ، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص.

3-1 النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري: حسب بجواتي فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما أن زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسف وسائل إنتاجها، وبالتالي الى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري، فيؤدي الى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية التي تتميز بها الدول النامية هي إنتاج المواد الأولية، وما تحققه من تخصص القاصرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها.

4-1 النمو المخطط: ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو

الاقتصاد الوطني بناءا على خطة شاملة ويتصف بالاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، ولعلى الجزائر من الدول التي استهدفت النمو من خلال المخططات الاقتصادية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

2- تكاليف النمو الاقتصادي: يقصد بتكاليف النمو الاقتصادي التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع، في سبيل تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة ونجد من أهم هذه التضحيات ما يلي:

2-1 التضحية بالراحة الآنية: قد يتحقق نمو اقتصادي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية للدولة استغلالا كاملا، وزيادة هذا النمو بزيادة الإنتاج، عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة عدد ساعات العمل؛ هذه الزيادة في الإنتاج قد تكون على حساب العمال في انتقاص ساعات الراحة، ولا يقصد بساعات الراحة الكسل، وإنما تلك الساعات التي يحاول العامل من خلالها استعادت القوى للعمل، وهذا ما سوف يضحي به العامل من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق النمو، ويمكن التعبير عن قيمة هذه الراحة ب:

- الدخل الذي يمكن تحقيقه في حالة استغلال ساعات الراحة في عمل أخر لقاء أجر معين.
- إنتاج بعض السلع والخدمات من خلال ممارسة هواية معينة، بدلا من اقتناءها من السوق.

2-2 لتضحية بالاستهلاك: قد لا يحدث نمو اقتصادي في حالة عدم التمكن من استغلال الكامل للموارد الاقتصادية، ولكن قد يحدث نمو ولكن بشرط ترشيد الاستهلاك وعدالة توزيع الدخل لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل، ومنه فإن نسبة الاستهلاك المضحى بها تصبح مؤشرا لقياس النسبة الحقيقية للنمو في دولة معينة؛ غير أن المهم ليس كمية الاستثمار لزيادة الإنتاج، وإنما نوعية الاستثمار.

2-3 التضحية بالرغبات الآنية: طالما كان الهدف زيادة معدل النمو فإن ذلك يتطلب زيادة من التضحية سواء بالراحة أو بالاستهلاك، فعندئذ لابد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب بها اليوم أو الغد، من أجل تحقيق قدر معين من النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

2-4 الأضرار المرتبطة بالبيئة: إن من النتائج السلبية للنمو الاقتصادي التوسع في القطاعات الصناعية والفلاحية، حدوث مختلف أنواع التلوث البيئي، حيث تصبح هذه القطاعات مضرة بحياة الفرد والمجتمع بالإضافة إلى انتشار الجرائم والآفات الاجتماعية وتعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية[35].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي مهم جدا في حياة الأمم لذلك اهتمت به مختلف المدارس الاقتصادية، بداية من المدرسة الكلاسيكية الذين واكبوا الثورات الفكرية والصناعية وحاولوا تفسير النمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، تم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية الكثير من الأعمال والكتابات حول النمو الاقتصادي، ثم نتطرق في المطلب الثالث للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

ارتبطت فترة الاقتصاد الكلاسيكي بعملية التقدم الاقتصادي السريع، وخاصة في الدول الأوربية، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية ، حيث اتجه هذا الفكر للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل الوطني معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الكلي، و فيما يلي سيتم عرض الأفكار التي جاء بها أبرز مفكري هذه المدرسة، Adam Smith ، T.R. Maltus، David Ricardo، Karl Marx.

1- نظرية أدم سميث (1723- 1790): اهتم أدم سميث في كتابه (ثروة الأمم 1776) بمشكلة التنمية الاقتصادية، حيث هدف إلى التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية معوقاته؛ أكد أدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، حيث أن تخصص العمال في إنتاج معين سوف يمكنهم من إنتاج كمية كبيرة بنفس المجهود، وهدا التقسيم لن يتحقق إلا عند استخدام المعدات والآلات المتخصصة، ولتوسع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الادخار الفردي، بالإضافة إلى تراكم رأس المال لابد من توسع حجم السوق.

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

1-1 تراكم رأس المال: يمثل تراكم رأس المال النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية Adam Smith للنمو ، فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الإنتاجية، والتي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج أو الدخل القومي، وهذا ما يعني النمو الاقتصادي[36]؛ قبل ظهور الاقتصاد الكلاسيكي، كان المشكل المطروح، هو كيف يتم زيادة ثروة البلد ؟، ذلك لأن زيادة الثروة تم اعتبارها بمثابة مؤشر لازدهار البلد حسب أدم سميث، فإن الطريقة الوحيدة لزيادة الثروة وهي زيادة الإنتاج، والتي تتطلب بدورها المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، لهذا الغرض، يجب تكوين المزيد من رأس المال، والذي يتحقق من خلال المزيد من الادخارات التي تنجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي، ومن تخصص العمل فمن خلال تراكم الأرباح، فإن مخزون رأس المال ينمو على مدار الزمن، وبالتالي تتحقق زيادة في الإنتاج للفترات المقبلة.

1-2 تقسيم العمل: يعتقد آدم سميث أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية النمو الاقتصادي فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تخصيص مجموعة صغيرة من العمليات لكل عامل مما يسمح له بإتقان عمله واختزال الوقت الضائع في الانتقال من مهمة لأخرى وبالتالي تزيد إنتاجية العمال التي لا يوجد لها حد أعلى حسب سميث وهذا ما يجعل نمو الدخل الفردي سببا في تحسي القوى الإنتاجية للعمل وكذلك يساهم في رفع المقدرة على الابتكار بما يدفع عجلة التقدم التكنولوجي، حيث يقول سميث في هذا الشأن " يبدو أن الفضل يعود في اختراع كل هاته الآلات التي تسهل وتحفز العمل إلى مبدأ تقسيم -

الشكل (2-1): أفكار أدم سميث في النمو الاقتصادي

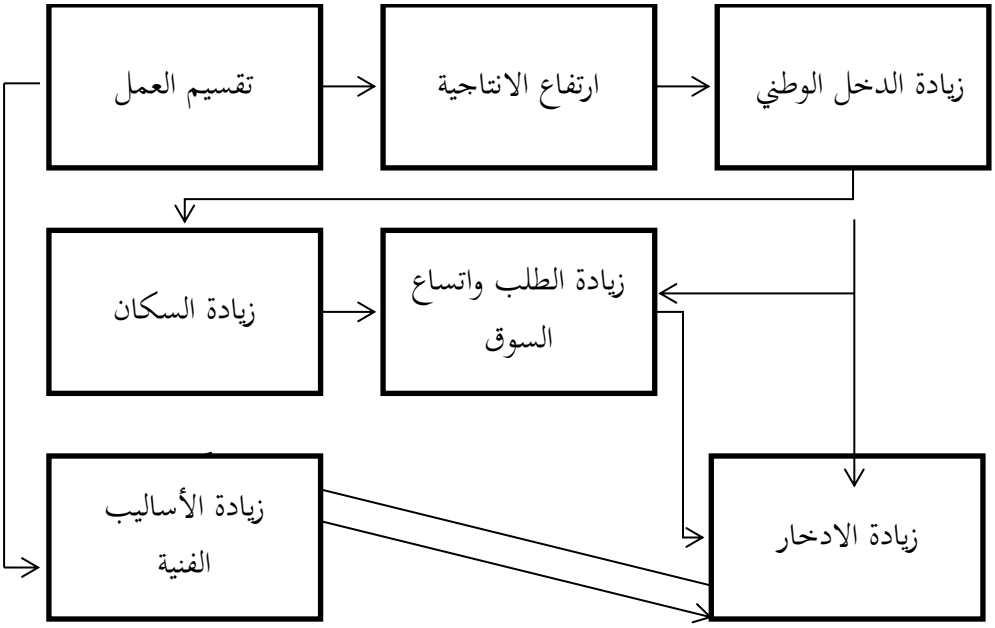

المصدر: توفيق سالم النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية**، مصر، 2000، ص317.

2- تحليل توماس روبيرت مالتوس (1766- 1834): يحتل T.R. Malthus مكانة هامة بين الاقتصاديين الذين لعبوا دورا رئيسيا في تنمية الاقتصاديات الكلاسيكية، فعلى الرغم من أنه قد تم تكريمه كأب للديموغرافيا، إلا أن كتاباته تتضمن أيضا تحليلا قيما للعوامل المتعلقة بالتنمية الطويلة الأجل، وقد ركزت أفكاره على جانبين أساسيين وهما نظرية السكان "Theory of Population " ونظرية الوفرة "Theory of Glut" والتي تأكد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث يعتبر توماس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي للأسواق، وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها فيما يلي:

2-1 نظرية مالتوس للسكان والنمو الاقتصادي: يفترض مالتوس أن عدد السكان ينمو كلما ارتفع متوسط الدخل إلى مستوى أعلى على مستوى الكفاف والذي يمثل المستوى اللازم للعيش، وحسب صياغته الشهيرة، ينمو عدد السكان بمتتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32، ،64، ....)[37]، وهذا عندما ترتفع الأجور فوق مستوى الكفاف ومن جهة أخرى، فهو يرى بأن إنتاج الأغذية الأساسية لا يمكنه مواكبة النمو السكاني الهندسي بسبب الميل إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة في الزراعة، فجميع الأراضي الخصبة والمناسبة لإنتاج الغذاء هي بالفعل في دالة استخدام كامل، وبالتالي، فإن أرض جديدة يتم استخدامها في عملية الإنتاج ستحقق أقل ناتج بالمقارنة مع الأراضي الخصبة ذات أكبر إنتاجية؛ وبهذا فإن نمو إجمالي إنتاج الغذاء سيتباطأ في حين يستمر النمو السكاني دون انقطاع، حيث يعتقد مالتوس أن الإنتاج الزراعي يمكن أن ينمو فقط بمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، ....) وبناءا على ذلك، فقد توقع بأن

معدل النمو السكاني سيتجاوز معدل نمو الغذاء، مما ينتج عنه بؤس، مجاعات وتناقص عوائد الزراعة، والذي يؤدي إلى تخفيض دخل الفرد إلى مستوى أدنى من مستوى الكفاف، وبالتالي انخفاض معدل النمو السكاني، وربما حتى انخفاض عدد السكان[38].

ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة عدد السكان و ليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

2-2 عوامل التنمية: من أجل تحديد التنمية الاقتصادية، قام مالتوس بالتمييز بين الناتج الوطني الإجمالي المحتمل الذي يمثل قوة إنتاج الثروات، والناتج الوطني الإجمالي الفعلي أو الحقيقي الذي يمثل الثروات الفعلية، يرى بأن مشكل التنمية يرتبط بتحقيق مستوى عال من الناتج الوطني الإجمالي المحتمل.

يتوقف حجم الناتج الوطني الإجمالي المحتمل على الأرض، العمل، رأس المال، والإدارة حيث أن مشاركة هذه العوامل الأربعة في عملية الإنتاج بنسب كافية و ملائمة، سيؤدي إلى تعظيم إنتاج القطاعين الزراعي والصناعي وفي هذا الصدد، ركز مالتوس على تراكم رأس المال، خصوبة التربة، التقدم التكنولوجي، إضافة إلى التخصيص الأمثل للموارد، وذلك لزيادة ثروة البلد خلال فترة قصيرة، كما أعطى أهمية للعوامل غير الاقتصادية في التنمية الاقتصادية والتي تشمل حماية الممتلكات، دستور، قوانين وأنظمة جيدة و ملائمة ،...الخ.

2-3 عملية تراكم رأس المال: اعتبر مالتوس تراكم رأس المال يمثل محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي، حيث تؤدي الأرباح المرتفعة إلى زيادة تراكم رأس المال، والتي تتحقق من مدخرات الرأسماليين، وليس من مدخرات العمال الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة، وبالتالي ليس لديهم القدرة على القيام بالادخار.

إذا قام الرأسماليون بتخفيض إنفاقهم على السلع الاستهلاكية، وفي المقابل زيادة الادخار بهدف تعظيم أرباحهم، فإن ذلك سوف يعيق عملية التنمية الاقتصادية، لذلك اقترح مالتوس الاعتراض على مبدأ الميل الأمثل للادخار "Optimum Propensity to Save".

2-4 نقص الطلب الفعال: اعترض مالتوس على قانون SAY الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، ولم يقبل رأيه القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك فائض عام في الإنتاج أو وفرة في السوق[39].

ويعتقد مالتوس أن الاقتصاد يمكن أن يقع في حالة فائض الإنتاج "Over Production "، وهي الحالة التي يتم خلالها زيادة تراكم رأس المال عن طريق تخفيض الاستهلاك، أي يكون الطلب الفعال أقل من العرض. نقص الطلب الفعال يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الادخار، الاستثمار، العمالة، تراكم رأس المال والإنتاج، ولحل هذه المشكلة ينبغي إعادة توزيع الدخل للمجموعة التي تقوم بإنفاق معظم دخلها على الاستهلاك.

ومن جهة اخرى يركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع الاستهلاكية مما سيعيق عملية التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، يقترح مالتوس عندها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

5-2 الركود الاقتصادي:[40] أشار الاقتصادي مالتوس إلى أن عرض العمل هو غير مرن في المدى القصير، وأن تزايد المنافسة في سوق العمل سيؤدي إلى ارتفاع الأجور والذي لا يرفع من مستوى الطلب الفعال لأن العمال يفضلون أوقات الفراغ على زيادة الاستهلاك، وبالتالي ستظهر دالة فائض عام أو وفرة في عرض السلع في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الادخار، الاستثمار، والأرباح، وبالتالي تقليل الحافز لتراكم رأس المال بقوة، فحسب مالتوس إن نقص الاستهلاك "Under Consumption" أو نقص الطلب الفعال والذي يؤدي إلى ظهور فائض في الاقتصاد، يمثل السبب الرئيسي للركود الاقتصادي والتخلف.

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن نظريته المتشائمة لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد.

الشكل (2-2): تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي

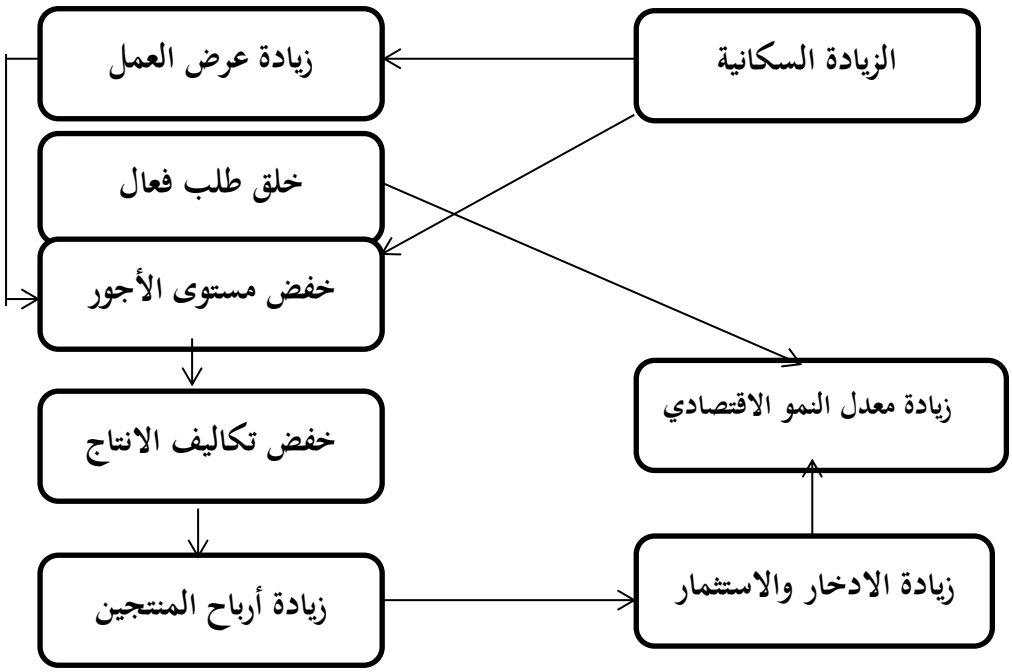

المصدر: سالم النجفي، محمد القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتابة للطبع والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص .63

3- تحليل دافيد ريكاردو (1772- 1823): وافق دافيد ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي والضريبة" آدم سميث في رؤيته للنمو الاقتصادي الذي كان عبارة عن تحديد مصادر النمو الاقتصادي إلا أن ريكاردو فضل دراسة النظام الرأسمالي من جهة أخرى وهي تأثير توزيع الدخل السنوي بين مختلف أقسام المجتمع وكان هدفه توضيح حدود للنمو الاقتصادي على المدى الطويل؛ واعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، وقسم ريكاردو المجتمع إلى 03 طبقات رئيسية وهي:[41]

الرأسماليون: يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة.

العمال: والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج.

ملاك الأراضي والعقارات: يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

حيث كل من هذه الأقسام لديها دخل محدد فالعمال لديهم أجور تابته تكون محددة من طرف السوق، أما ملاك الأرضي والعقارات لهم ريع، أما الرأسماليين لهم الربح الباقي أي الباقي من الدخل بعد دفع أجور العمال وريع الملاك بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل اكبر يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

بشكل عام يرى مفكري النظرية الكلاسيكية بأن العامل الحاسم في النمو الاقتصادي هو العمل ورأس المال فإن الزيادة في تراكم رأس المال (بافتراض أن نمو القوة العاملة مرتبطة بنمو السكاني) تؤدي إلى الزيادة في معدل الإنتاج ولكن كلما زاد تراكم رأس المال وزاد عدد السكان تناقصت إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض الأجور والأرباح واتجه نصيب الفرد من الدخل المحلي نحو الركود في المدى الطويل.

4- تحليل كارل ماركس (1818- 1883): يعتبر كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية وصعود الاشتراكية، حسب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي، تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو الازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فانهيارها هو أمر حتمي لا مفر منه بسبب الأزمة التي ترافق دالة فائض الانتاج "Over Production " والاضطراب الاجتماعي، وفي نهاية الأمر فإن النظام الرأسمالي يتم استبداله بالنظام الاشتراكي.

واصل ماركس أعمال ريكاردو وطورها حيث ادخل مفهوما جديدا يتمثل في فائض القيمة، واعتقد أن الطريق الوحيد لأي منتوج لاكتساب قيمته هي كمية العمل المبذول في إنتاج ذلك المنتوج، كما اعتبر الأرباح في فائض القيمة الذي يخلقه العامل هو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوع للعامل من أجل إنتاج ذلك المنتوج، لأن الرأسماليون يحققون الأرباح من خلال بيع المنتجات بأسعار أعلى من أجر حد الكفاف وبزيادة معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، تزيد حصة رأس المال الثابت، وينخفض معدل الربح، وبما أن فائض العمل موجود، فهو الذي يدفع الأجور إلى الانخفاض، كما تنبأ ماركس بأنه مع تراكم رأس المال، فإن ما أطلق عليه الجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى، والأرباح إلى الأسفل.

ويمكن تلخيص نظرية كارل ماركس، لآن عملية نمو الاقتصاد الرأسمالي تأخذ النظام إلى أعلى مستوى من الازدهار، ولكن في نفس الوقت، فإنها تولد بعض القوى داخل النظام، والتي تؤدي إلى تدمير النظام ذاته ككل، وبالتالي، حسب هذه النظرية تتضمن دراسة عملية النمو جانبين أساسيين وهما:

- نمو الاقتصاديات الرأسمالية.
- انهيار الاقتصاديات الرأسمالية.
- رغم أن هناك من أكد أن تحليلات كارل ماركس تضمنت نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن نظريته تعرضت للنقد ذلك لأن تنبؤاته بالنسبة لانهيار النظام الرأسمالي لم تتحقق لسببين:
- أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأن أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير.
- أنه قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة (كما قلل باقي الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة)، والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على إنتاجية العمل.

5- انتقادات النظريات الكلاسيكية للنمو: يعتبر النموذج الكلاسيكي أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار كما أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، ومن جهة أخرى اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، كما أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن هذا النموذج قد واجه العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين في صدد تقييمهم للنظرية الكلاسيكية، وتتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:[42]

- **الأرباح مصدر للادخار:** اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، و أن الطبقة الرأسمالية فقط هي التي تقوم بالادخار في الاقتصاد الحر، في حين تعتبر الطبقة العاملة عاجزة عن

القيام بالادخار، ولكن في الوقت الحاضر، أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

- **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، وكما قال Schumpeter فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.
- **قوانين غير واقعية:** إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية Malthus للسكان، وقد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقض العوائد كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها Malthus، وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.
- **سياسة التجارة الحرة ضعيفة:** يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد.
- **إهمال النظرية للقطاع العام:** يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظرون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول.
- **أهمية محدودة للتكنولوجيا:** افترضت النظرية بأن المعرفة التقنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.
- **عدم صحة قانون Say للأسواق:** باستثناء Malthus فإن جميع الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن قانون Say للأسواق هو جيد بالنسبة للاقتصاديات الحرة، حيث يكون العرض والطلب دائما متساويين، إلا أن Keynes أثبت أن قانون Say قد لا يكون صحيحا، حيث يمكن أن يحد اختلال في التوازن بين العرض والطلب في السوق.
- **الأجور ليست مرنة:** تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي وهو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزاعات الصناعية، مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو.

- **مفاهيم خاطئة حول الأجور والأرباح:** أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح، كما أن الاقتصاديات الناضجة والمتطورة لم تصل بعد إلى مرحلة الركود.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية

إن التحول الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر نتج أساسا عن التحقيق الناجح للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، هذا النجاح الذي تميز بارتفاع الأجور الحقيقية ومعدلات الأرباح، والتقدم التكنولوجي تجاوز النمو السكاني وقام بإزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسيكيين حول دالة الثبات والركود الاقتصادي، ونتيجة لذلك، تم الاهتمام بالمشاكل القصيرة الأجل، وانتقل التركيز إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد.

تشير معظم النظريات النيوكلاسيكية للنمو– من Marshal وCassel إلى- Solow وHarrod إلى أهمية الابتكارات والتقدم التكنولوجي؛ كما تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى نظرية Joseph A. Schumpeter التي تؤكد على دور الابتكارات، وبالتالي التقدم التقني والتكنولوجي، إضافة إلى نموذج Harrod-Domar الذي بني على أساس أعمال J.M. Keynes، كما سيتم التركيز على نموذج Solow-Swan باعتباره من أهم النماذج النيوكلاسيكية للنمو، الذي يبين من خلال استخدامه لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية أن إحلال رأس المال للعمل يؤدي إلى تغيير إنتاجية رأس المال.

1- نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي (1883- 1953): يعتبر الاقتصادي الألماني Schumpeter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، من خلال كتابه" نظرية التنمية الاقتصادية " حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني[43].

قبل البدء في الأفكار التي أتى بها شومبيتر يحب التفرقة بين الابتكار والاختراع فالأول يتضمن اكتشاف الأفكار الجديدة والثاني هو تحقيق الأفكار في الواقع، في خطواته لفهم تطور الاقتصاد في النظام الرأسمالي ميز شومبيتر بين حالتين حالة سكون الاقتصاد أين يكون فيه التقدم التكنولوجي ثابت وحالة تطور الاقتصاد أين يتطور فيها التقدم التكنولوجي المدعم بالابتكارات؛ في الحالة الأولى حدد حلقة تمثل اقتصاد ساكن لا يتحرك أين كل شيء ثابت (السكان، الأذواق، دالة الإنتاج) وبالتالي أي إنتاج منتج خلال فترة زمنية معينة سوف يستهلك وبالتالي الكميات المستهلكة تكون معروفة في الاقتصاد، ولا يكون هناك ادخار ومعدل الفائدة يكون صفر.

أما الحالة الثانية هي حالة ديناميكية تتميز بتطورات مدعومة بابتكارات مستمرة، هذه الابتكارات تسمح للاقتصاد بالتطور وتغيير تقنيات الإنتاج وبالتالي ظهور مصطلح (تدمير– خلق) أي أن المؤسسات التي لا تمارس استراتيجية التحسين المستمر سوف تختفي بسبب المنافسة وستترك مكانه للمؤسسات التي لديها ابتكارات جديدة ومستمرة، ولتمويل هذه الابتكارات تلجأ المؤسسات إلى البنك للاقتراض ويعتبر شومبيتر من مؤسسي العلاقة بين النمو الاقتصادي والنظام المالي، وبالتالي يمكن أن نقول أن شومبيتر أدخل الابتكار التكنولوجي كمتغير داخلي لأي نمو اقتصادي.

يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:[44]

- **الابتكارات والتجديدات:** تأخذ هذه التجديدات والابتكارات التي يقوم بها المنظم عديدة الأشكال مثل:
  - إدخال وإنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.
  - إدخالا طرق وتقنيات إنتاج جديدة.
  - البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج وبالتالي توفير حافز إضافي لعملية الإنتاج.
  - إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.
- **الأرباح:** إن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الابتكارات والتي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.
- **كسر التدفق الدائري:** يرى شومبيتر أن الابتكار الجديد لمؤسسة، مع مرور الزمن يصبح في حوزة باقي المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المردودية، لهذا تظهر ضرورة تجديد وابتكار منتج أخر لآخذ الأفضلية فيه وبالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المؤسسات والذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتج وهكذا يقول شومبيتر أنه توجد موجات عديدة من المد والجزر في الدورة الاقتصادية فكل

مرحلة رواج نتيجة اكتشافات تليها مرحلة سكون تدفع بالمؤسسات بالبحث عن ابتكارات جديدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى وهكذا الدورة الاقتصادية.

انتقدت نظرية النمو Schumpeter لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.

2- نموذج (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي: يعتبر نموذج هارود-دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكنزي للنمو؛ حيث يبين نموذج هارود-دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب[45].

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج " دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار؛ وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[46]

2-1 افتراضات نموذج (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي: يتسند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها[47]:

- هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.
- هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.
- النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال هما ثابتين.

- ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة.

2-2 تحليل هارود: عرض الأستاذ Roy Harrod نموذجه للنمو في مقاله الذي نشر في المجلة الاقتصادية (المملكة المتحدة) سنة 1939 حيث أظهر في نموذجه كيف يمكن أن يحدث النمو المستقر في الاقتصاد؛ وقد طرح هارود السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين حتى يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟، وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؛ يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:

2-2-1 معدل النمو الفعلي: يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y: $S=s\,Y$
- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت : $k=K/Y=\Delta K/\Delta Y$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛ $I=S$ و $I=\Delta K$ نتحصل على:

$$I=\Delta K=k\Delta Y=sY=S$$

ومن العلاقة : $k\Delta Y=sY$ لدينا: $g=\Delta Y/Y=s/k$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

2-2-2 معدل النمو المضمون: هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و c المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة او التوازن بين الاستثمار و الادخار نتحصل على:

$$s\,Y_0 = c(Y_1-Y_0) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث : $c(Y_1-Y_0)$، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

$s\,Y_0$: الادخار المحقق .

ومن العلاقة السابقة(1) نتحصل على:

$$g_w=(Y_1-Y_0)/Y_0=s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي ، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

3-2-2 معدل النمو الطبيعي: يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له بـn g؛ وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي gn، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون gw=s/c ومعدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث n، a، c خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين gw و gn هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي g<gw، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g اقل من gw ؛ حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكاملs؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان gn أكبرمن gw فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من gw، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية[48].

3-2 نموذج دومار: اعتبر الأستاذ Evsey D. Domar نموذجه للنمو في كتابه سنة 1946، أن للاستثمار دور مزدوج، الدور الأول يضيف إلى الطاقة الإنتاجية، ويساهم في توليد الدخل؛ ولقد بني نموذجه على السؤال التالي: بما أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق أيضا الدخل، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار الواجب تحقيقه من أجل جعل الزيادة في الدخل مساوية لتلك الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يتم الحفاظ على دالة الاستخدام الكامل؟

مستوى الدخل القومي أو مستوى الطلب الفعال عند العمالة الكاملة.Yd :.

مستوى الطاقة الإنتاجية أو العرض عند مستوى العمالة الكاملة. Ys :

رأس المال الحقيقي. K :

ΔK .، صافي الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة في رأس المال الحقيقي أي I :

الميل الحدي للادخار وهو مقلوب المضاعف. α :

σ : انتاجية رأس المال.

1-3-2 جانب الطلب: يفترض جانب الطلب بواسطة المضاعف الكينزي، الطلب هو دالة للاستثمار، التغير في الدخل هو في حد ذاته دالة للتغير في الاستثمار مضروبا في المضاعف، حيث أن أي زيادة في مستوى الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح؛ يرتبط الطلب الفعال عكسيا مع الميل الحدي للادخار، وبالتالي، فإن أي زيادة في الميل الحدي للادخار ستؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الفعال والعكس صحيح[49].

تمثل هذه المعادلة نموذج الطلب على الاستثمار عند دومار $Yd=1/\alpha.I$

جانب العرض: العرض هو أيضا دالة للاستثمار، العرض من الناتج (Ys) عند العمالة الكاملة يعتمد على عاملين أساسيين وهما: الطاقة الإنتاجية لرأس المال (σ) ومقدار رأس المال الحقيقي (K) أي زيادة أو نقصان في أحد هذين العاملين ستؤدي إلى زيادة أو تخفيض العرض من الإنتاج.

تشير هذه المعادلة لعرض الاستثمار حسب نموذج دومار $Ys=\sigma K$

عند التوازن، يكون جانبي الطلب والعرض متساويين، أي: $Yd=Ys$

2-4 تقييم النموذج: من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل[50]؛ نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك فان نماذج هارود-دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي؛ مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها(استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا؛ وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.[51]

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج، فانه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.[52]

3- نموذج" Solow " للنمو الاقتصادي: يعتبر سولو من الاقتصادي النيوكلاسيكين البارزين؛ لقد كانت نظرية " Harrod-Domar " متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع " Solow " سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا.

$$Y=F(k,L)$$

1-3 فرضيات النموذج: من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=\infty;\ \lim_{K\to \infty}(F_K)=\lim_{L\to \infty}(F_L)=0$$

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لراس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:[53]

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الإذخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الإذخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dK(t)/dt=sY(t)$، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل؛ وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt=nL(t)$؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية $e^{\lambda t}$، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالأتي:[54]

$$dk(t)/dt=sf[k(t)]-(n+\lambda)\,k(t).....(a)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث :

$$sf[k^*]=(n+\lambda)\,k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt=0$.

2-3 القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات؛ بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n وλ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار S؛ وإذا رمز لها بـ $K^*(s)$ ، مع $dK^*(s)/ds>0$؛ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c^*=(1-s).f[k^*(s)]$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:[55]

$$c_{or}=f(k_{or})-(n+\lambda).k_{or}$$

حيث : k_{or} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ c^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{or} .

3-3 نتائج نموذج سولو: تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون :

- نسبة رأس المال على العمل، الانتاج و الاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ .
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل $n+\lambda$.
- معدل الأجر $e^{\lambda t}[f(k^*)-k^*f'(k^*)]$ ينمو بمعدل λ .
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f'(k^*)$ وهو ثابت.

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية (Dynamique de transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على k نتحصل على معدل نمو رأس المال g_k:[56]

$$g_k \equiv (dk(t)/dt)/k = (s.(f[k(t)])/k) - (n+\lambda).....(b)$$

ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f[k(t)]$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n+\lambda$ ، وبالتالي فإن معدل النمو g_k هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية؛ بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $K(0)>k^*$ ، فإن معدل النموه ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق و التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات

اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات s، n، λ، و نفس قيم Y^* و K^* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K و Y في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K و Y يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.[57]

الشكل (2-3): نموذج " Solow " القاعدي

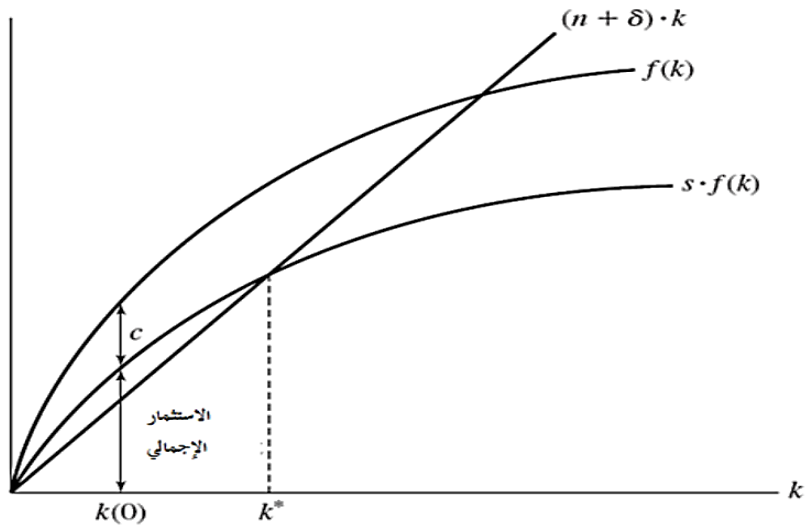

SOURCE: Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996, p147 .

4-3 الانتقادات الموجه لنموذج سولو: وجو لنموذج سولو عدة انتقادات منها على الخصوص:

- يعتبر هذا النموذج غير قابل للتطبيق في البلدان النامية، نتيجة وجود فروقات هيكلية كبيرة فيها، كما أن دالة إنتاج Cobb-Douglas قد تعرضت لنقد حاد.
- افتراض النموذج تماثل السلع المنتجة ويعتبر ذلك الافتراض غير واقعي.
- افتراض الاقتصاد مغلق واستبعاد تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.
- سيادة المنافسة التامة في الاقتصاد.
- عدم توضيح الكيفية التي يتحقق بها التطور والتقدم التكنولوجي في البلدان، فقد افترضه بمثابة عنصر خارجي أي لا يمكن معرفة محدداته وهو مستقل عن القرارات الاقتصادية.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي الحديثة

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي (Théorie de la croissance endogène)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات؛ وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[58]

بالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في نموذج " Solow,1956 " قد استخلص أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره، واعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت (g)، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة التقارب بين الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد؛ ولهذا تظهر أهمية التكنولوجيا في اقتصاديات المعرفة (النمو الداخلي) من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام، والتي تستخدم الأفكار والمعارف (وهي غير قابلة للمنافسة) لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة غير التامة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر تيار فكري مستقل عن تلك الافتراضات؛ فمثلا ركز " P.Romer " على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز " Lucas " على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز " Barro " على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

1- نموذج Rebelo (1991) نموذج AK: يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال(K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي؛ ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري؛ ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي:

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=A\,k$، والإنتاجية المتوسط والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A ؛ *وبتعويض* $f(k)/k=A$ *في المعادلة (b) لنموذج سولو نتحصل على:*

$$g_k = sA - (n+\lambda)$$

ومادام $y=Ak$ و $c=(1-s)y$، فان معدل نمو للناتج والاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k.

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان؛ وعلى عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\partial g_y/y=0$ وهذا من أجل كل المستويات لـ y .

الشكل (2-4): نموذجAK

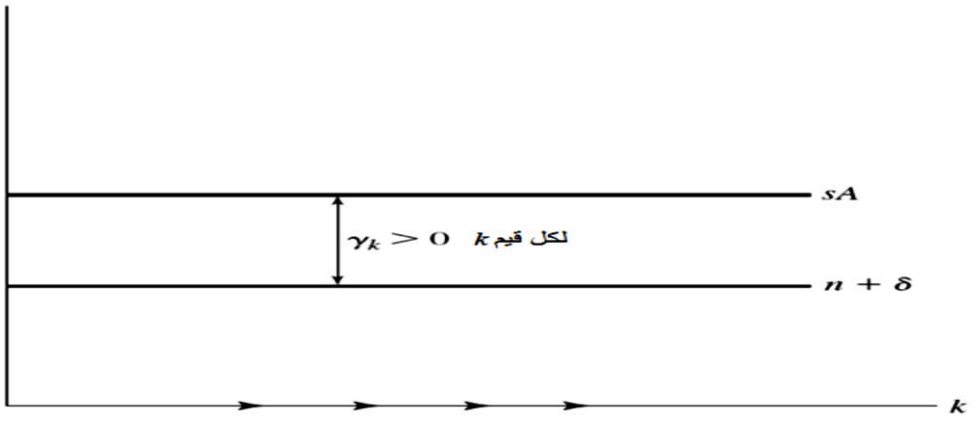

SOURCE: Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996, p 64.

- يمكن ملاحظة أن الاقتصاد الممثل بواسطة التكنولوجيا AK يظهر نموا فرديا طويل الأجل موجبا دون أي تقدم تكنولوجي.
- إضافة إلى ذلك، معدل النمو الفردي المبين يعتمد على المعلمات السلوكية للنموذج على عكس النموذج النيوكلاسيكي، فإن معدل ادخار مرتفع s يؤدي إلى ظهور معدل نمو فردي طويل في الأجل المرتفع γ^* و بالتالي، فإن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة معدل الادخار سيكون لها أثر إيجابي دائم على النمو[59].

2- نموذج (Uzawa-Lucas) 1988: نموذج ثنائي القطاعات مع رأس المال البشري

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، ويتوافق مع نموذج Rebelo، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$ ، وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو gc للاستهلاك و معدل نمو gu لـ u :

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u، w، X لهما قيم ثابتة، ومعدل نمو مشترك لكل منها Y، C، K، H هو:

$$g^* = (1/\theta \cdot [B - \delta - \rho]$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية:

$$u^* = [(\theta - 1)/\theta] + [\rho + \delta \cdot (1 - \theta)]/B\theta\varphi$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج " Solow "، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم) تفضيل تراكم رأس المال البشري(سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

3- نموذج Paul Romer للنمو الاقتصادي 1990: تمكن Romer من إعطاء ننفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد؛ وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(K_i, KL_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لراس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L، ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردود ية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة

$$Y_i = A \cdot (K_i)^{\alpha} \cdot (KL_i)^{1-\alpha}$$

واحد في K_i وK؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:[60]

حيث : $0<\alpha<1$

وبوضع $y_i=Y_i/L_i$ ، $k_i=K_i/L_i$ ، و $k=K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد $y_i=y$ و k_i/k ، *الناتج المتوسط هو:*

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i *بتثبيت* K و L، *وبتعويض*

$$y/k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

$k_i=k$ *نتحصل على :*

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط بـk ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية؛ وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0<\alpha<1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :

$$da/dt = \dot{a} = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر وa تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = \rho - \left[\frac{u''(c).c}{u'(c)}\right](\dot{c}/c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ$1/\theta$ ؛ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha}-\delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار *الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم*

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

الاجتماعي) :

ومع العلم أن $\alpha < 1$، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل α -1 عن طريق ضريبة جزافية(forfaitaire)؛ إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

4- نموذج Robert Barro (1990) دور الدولة في النمو الاقتصادي: يبين نموذج بارو أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

مع : $0 < \alpha < 1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت τ؛ إذن $G = \tau Y$ ، تعظيم الربح وشرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة، تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي:

$$r + \delta = (1-\tau) \cdot (\partial Y_i / \partial KA_i)$$

$$= (1-\tau) \cdot \alpha A \cdot k^{-(1-\alpha)} \cdot G^{1-\alpha}$$

وعليه فإن:

$$r + \delta = \alpha A^{1/\alpha} (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} (1-\tau)$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g = (1/\theta) \cdot \left[\alpha A^{1/\alpha} \cdot (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} \cdot (1-\tau) - \delta - \rho\right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد 1-τ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، والحد $\tau^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

الشكل (2-5): العلاقة بين حجم الدولة ومعدل النمو

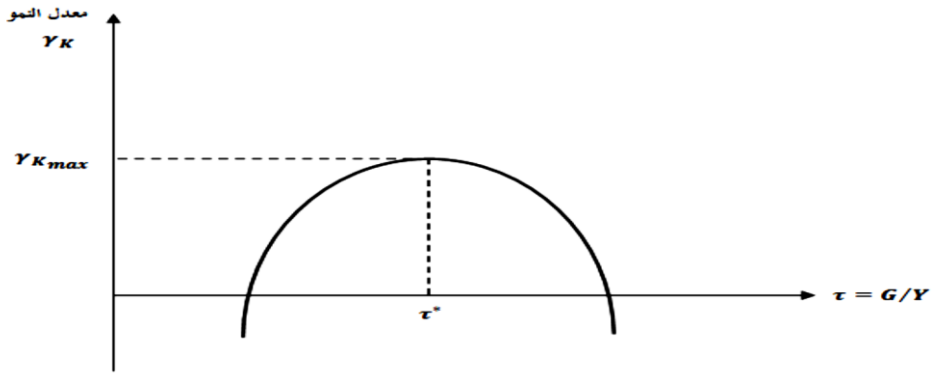

SOURCE: Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996, p155.

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية

إن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف نبيل يتمثل في تحسين الدخول والنواتج، وهي بذلك تشمل التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية والإدارية، وبالمثل تقود إلى تحسين اتجاهات الناس لتشمل عاداتهم وتقاليدهم؛ لكن التنمية وبالرغم من كونها تعرف على مستوى دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

مع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار اقتصادي مس على الخصوص دول متقدمة اقتصاديا "فرنسا، بريطانيا"، وموازاة مع ظهور موجة تحررية شملت عدد كبير من دول العالم ظهرت مشاكل اقتصادية لم تكن قد أخذت نصيبها من التحليل والتنظير الاقتصادي أهمها مشكلة التخلف الاقتصادي الذي عانت منه هذه الدول المستقلة حديثا، وفي خضم ذلك ظهرت مجموعة من النظريات والنماذج التي حاولت تفسير ومعالجة هذه الظاهرة، ومهما اختلفت ظروف وخلفيات نشأة هذه النظريات فإنها قد عدت المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه الدول النامية في إعداد سياسات التنموية المختلفة؛ وسنستعرض فيما يلي أهم هذه النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريه الدفعة القوية

حسب رونشتاين رودان "Rosentien Rodan"، فإن من أكبر معيقات التنمية في البلدان ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتكمن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا.

تعتمد نظرية " Rodan " على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبرها المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق وفرات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية.

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلي الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعدم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات...الخ.

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.
- **عدم التجزئة في الطلب:** حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.
- **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من

الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

من جملة النقائص التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

- تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها.
- كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.
- إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها " Rodan " لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.
- إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

المطب الثاني: نظرية النمو المتوازن

إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي وظروفها الاقتصادية التاريخية المرتبطة بالاستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل انتقاد، لذلك صاغ " Nurkse "نظريته المسماة بالنمو المتوازن، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق.

إن أهم مشكلة تعترض جهود التنمية تتمثل في ضيق السوق، ومن أجل ذلك يرى "نوركس" أن السبيل الوحيد للخروج من مشكلة ضيق السوق هو برنامج استثماري تتوجه فيه الاستثمارات إلى جهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب. الاستهلاكي النهائي إلا أن نجاح مثل هذا النمط يتطلب إنشاء كل المشروعات في نفس الوقت إن هذا الاستثمار يتم بدفعة قوية أولى، تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم.

إن هذه الدفعات القوية تتميز باستثمار كل الإمكانيات والموارد مرة واحدة، وفي كل القطاعات الاقتصادية بدون تمييز تتخللها فترة انتظار؛ تقوم الدولة فيها بجمع قواها ومواردها وإمكانياتها حتى تتمكن من القيام

بدفعة قوية أخرى، ثم تليها فترة راحة أخرى وهكذا فإن البلد حسب نوركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية، وذلك وفقا للشكل التالي:

الشكل (2-6): منحنى بياني يوضح نظرية النمو المتوازن

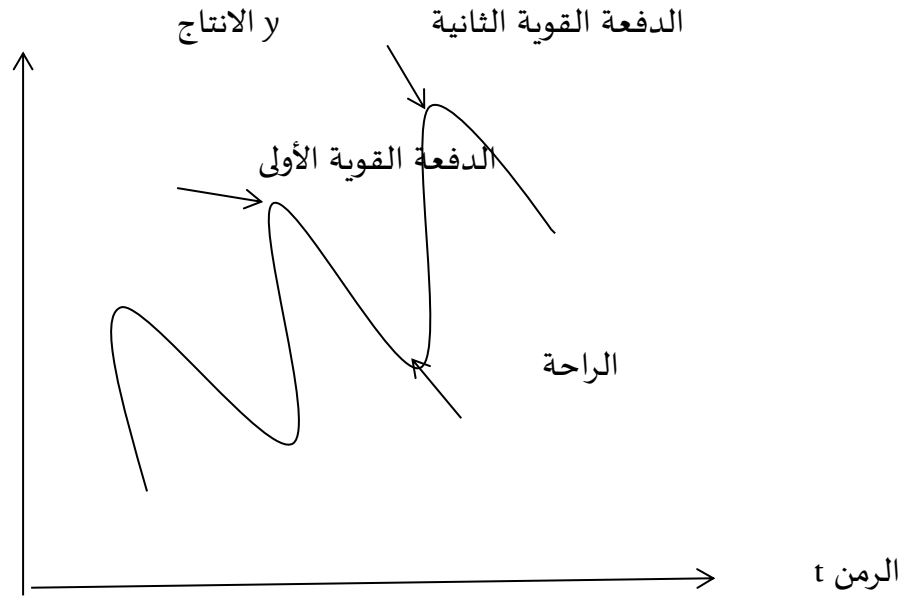

المصدر: إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 85.

تقوم نظرية النمو المتوازن من عدة فروض أهمها:

- بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة (هي التي تقيس وتوضح العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية)، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا، ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها.
- تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بندرة في رؤوس الأموال، وتأخر الفنون الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردي، والبعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي...الخ.

- تترابط تلك العوامل فيما بينها بشكل أكثر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا ونتيجة في نفس الوقت، وهو ما سماه بالدائرة المفرغة للفقر، التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي.
- إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للادخار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الطوف الوفرات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد.

المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو

يعتبر " F. Perroux,1955 " السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو، التي اعتمدها فيما بعد " Hirschman " كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، وإن كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي، فصاحبها يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني،[61] كما أن " Boudeville,1957 " عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، تتمحور في العناصر التالية:

1- الصناعات المحركة والصناعات الأم: إن قطب أو مركز النمو يجب أن يحتوي على شركات وصناعات واسعة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي، مما يجعلها القلب النابض للوسط الاقتصادي، فيرتبط ظهورها بتواجد المواد الطبيعية من معادن ومصادر الطاقة، أو تواجد الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات، أو كذا توافر اليد العاملة الفنية أو الرخيصة، وحيث ناذرا ما يتم تعيين أو إنشاء هذه المواقع بدون مقومات، كما أن أفضل استراتيجية لأقطاب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة لتجنب الصدمات التي قد تجعل القطب غير مستقر، لأن فشل إحدى الصناعات يمكن أن يكمّله نجاح صناعات أخرى، تتميز الصناعات الأم والمحركة بما يلي:

- صناعات جديدة وحركية، تستخدم مستوى عالي من التكنولوجيا، وتعمل على خلق تنمية مباشرة وشاملة في الوسط الاقتصادي، والذي يتطلب توفر الموارد ومرونتها وهذا بسبب الطلب المتزايد والواسع على منتجاتها التي تسوق إلى الأسواق الوطنية بشكل خاص.

- وجود علاقات تبادلية مع الصناعات الأخرى المنتشرة في الإقليم أو الوسط، بحيث تستفيد من منتجاتها المصنعة أو نصف المصنعة، أو تقوم بتموينها بمختلف الآلات والمنتجات الجاهزة أو نصف جاهزة.
- القدرة على النمو والتوسع بما يسمح لها أخذ ميزة الصناعة القيادية المحركة للتنمية في بيئتها، لتخصصها في إنتاج المركبات الصناعية المتعددة التي تحتاجها باقي الصناعات والقطاعات.

2- نتائج الاستقطاب: يؤدي نمو الصناعات المحركة إلى تجمع الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو، وهذا بفضل المزايا الاقتصادية العديدة في التجمع التوسعي المستمر وعملها على جذب الأنشطة الاقتصادية له، مما يؤدي إلى استقطاب جغرافي وحركة مصادر الثروة تجاه مواقع الأنشطة الاقتصادية داخل القطب، حيث وبمجرد تمركز الصناعات المحركة في مواقع معينة، فإنها تؤثر على الأنشطة الأخرى المتمركزة في أطرافه، مستفيدة من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي.

وبما أن قطب النمو ينشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، تتمتع بأسواق تصريف مهمة وتسيطر على المجال المحيط بها -وهو غالبا ما يكون عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية، ومرتبط بعوامل متعددة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي- فإن أهم ما ينتج عنه توزيع مداخيل مرتفعة، ويكون له بعض النتائج والآثار أهمها:

- المزايا الاقتصادية التي توفرها المؤسسة مثل تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب التخصص في العمل.
- المزايا الاقتصادية التي توفرها الصناعة الأم مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفر اليد العاملة الفنية المؤهلة.
- وسهولة تبادل المواد الولية، ووجود مؤسسات تستغل الفضلات الصناعية، إضافة إلى وجود مراكز البحث والتطوير الخاص بسلسلة المنتجات.
- وجود المزايا الاقتصادية خارج الصناعة وداخل منطقة التجمع العمراني مثل وجود الأيدي العاملة الفنية الضرورية للصناعة والخدمات الاجتماعية والثقافية المتنوعة.
- إن حجم الاستثمارات المحققة تؤدي إلى إعادة توزيع المداخيل وتخصيص الموارد، مما يقود إلى زيادة الطلب الذي يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق استثمارات جديدة، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى تحول الاستثمارات إلى الخارج عن طريق زيادة الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المتزايد، وهو عكس ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يؤدي عدم التوازن بين العرض والطلب إلى هروب رؤوس الأموال إلى منطقة أخرى داخل نفس البلد.

- تخلق الأقطاب المحفزة هجرة سكانية إليها قادمة من المناطق النائية، يؤدي إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني، مما يخلق عدم التوازن السكاني بين القطاعات وبين المناطق.
- قد يتسبب نمو الصناعات المحركة نمو الطلب على الاحتياجات الاجتماعية فترتفع تكاليفها مثل الإيجار، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الصناعية فتضطر الصناعات المتعددة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها.
- ظهور بعض التكاليف الاجتماعية الأخرى مثل الضوضاء والتلوث البيئي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، الأمر الذي قد يوقف نمو القطب الصناعي أو يقضي عليه تماما، إذا لم تتبع الحكومة السياسة المناسبة لتحقيق التوازن القطاعي، لأن مخرجات إحداها هو مدخلات للأخرى، وهذا حتى تتحقق التنمية المتوازنة في جميع مراحل النمو الاقتصادي للبلد، وليس تنمية جهة معينة على حساب جهات أخرى.
- يعمل قطب النمو على إحداث التنمية الجهوية لبعض مناطق البلد، غير أنه في نفس الوقت قد يترك مناطق أخرى على هامش التنمية، مما يخلق الفوارق الجهوية التي تساهم في ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل عبر مراحل، وذلك بسبب تحسينها لمستويات المعيشة داخل القطب المتمتع بتوفر فرص العمل والسلع والخدمات المتنوعة والمتدنية التكلفة)مادية وصحية وترفيهية وتعليمية...إلخ(، في حين تبقى المناطق المجاورة له خصوصا الريفية والزراعية تعاني من وفرة اليد العاملة ونقص الطلب عليها (البطالة)، وتدني الخدمات الاجتماعية، مما يجعلها معرضة بدرجة أكبر للفقر بكل أنواعه.

3- انتشار تأثيرات قطب النمو: بغض النظر عن النتائج سابقة الذكر، فإن قطب النمو من المحتمل أن يكون له آثار أخرى على الأقطاب التنموية المجاورة له ففي دراسة أعدتها " Nichols. V " لقياس تأثيرات قطب النمو في ATLANTA بباقي جهات ولاية Georgia الفقيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت ارتفاع معدل الدخل الفردي في المنطقة، وزيادة حركة اليد العاملة نحو هذا القطب، وتزايد السكان حوله، وكذا انتشار مؤثراته في المدن الكبرى المجاورة.

جدير بالذكر أن نظرية قطب النمو طبقت في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة للتخطيط الإقليمي، فمثلا استعملتها بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها وتنمية الأقاليم الفقيرة بها، مثل تنمية شمال شرق انجلترا وايرلندا الشمالية وبلاد الغال ووسط اسكتلندا، كما أقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا، وتم إنشاء نقاط تنموية في مناطق متعددة من فرنسا عرفت بمراكز التوازن.

وأما البلدان النامية فقد استخدمت هذه النظرية في برامجها التنموية، فمثلا طبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفييتي سابقا، واعتمدتها الجزائر " Destanne de Bernis " في الفترة 1990-1977 ، بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، بإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات.

ولما كانت التنمية الصناعية جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فإن معرفة نوع الصناعات التي تكون قادرة على بعث النمو الاقتصادي في كافة الصناعات والقطاعات الأخرى، يمثل أكبر انشغالات المخطط الوطني، حيث يتوجب معرفة طبيعة الإقليم وإمكانياته وقدراته ومتطلبات سكانه للبدء بأفضل صناعة، فالبلدان المتقدمة المتميزة بالتراكم المتتالي والضخم لرؤوس الأموال[62]، وحيث الخبرة الفنية المتطورة، فهي قادرة على القيام بأنواع متعددة من الصناعات وفي أقاليم غير متشابهة، في حين أن البلدان النامية ورغم توفرها على العوامل الرئيسية مثل المواد الخام واليد العاملة ووسائل النقل إلا أنها قد لا تنجح فيها هذه النظرية لأسباب متعددة، سواء ما تعلق بعدم توفر الأسواق لتصريف منتجاتها، أو لضعف الدخل الفردي، أو لصعوبة تمويل المشروعات في المراحل اللاحقة.

4- درجاتها ومستوياتها: يرى [63]" Hermansen. T " أن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إما في مناطق خالية من الصناعات– وهي سياسة تنموية محضة، أو في إقليم يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف منه حل تلك المشاكل، وهي تعرف بسياسة التخفيف، أو كذلك يمكن تطبيق السياستين معا؛ كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، حيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في مناطق خالية من التنمية (المستوى الثالث)وهنا يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية، أو الاكتفاء بالمستوى الأول إذا كان القطب يحتاج بعض الصناعات المكملة فقط، أو الاعتماد على سياسة تركيز الاستثمارات في مركز معين لغرض تقوية الخدمات العامة والهياكل الأساسية التي ستؤدي بدورها إلى عمران كثيف، وبالتالي تجذب إليها مختلف أنواع الصناعات بفضل المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فيها، وفي كل الحالات يعمل قطب النمو على تدعيم القطب القائم بإضافة صناعات جديدة.

المطلب الرابع: نظرية النمو غير المتوازن

انتقد " Hirschman " نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات

الاستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات.

يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدهما وفورات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي، الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين؛ إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما تؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان الصناعية والنامية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشا لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهمت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام ا ولخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[64].

المطلب الخامس: نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو " W.Rostow "

استخدم روستو في نظريته المسماة "بنظرية الانطلاق " théorie de décollage " المنهج التاريخي تحليله لنظرية النمو الاقتصادي واعتمد على النظام الرأسمالي أثناء بنائه لهذه النظرية وبالتالي فقد اعتبرت هذه النظرية كاستقراء للمراحل التي مرت بها الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هو عليه[65]؛ يرى روستو أن المجتمع يتطور عبر خمسة مراحل:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: يتميز المجتمع في هذه المرحلة بأنه عبارة عن مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاجية، كما أن 85 % من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو في إنتاج المواد الغذائية، كما يتميز الاقتصاد بالخصائص التالية:

- هيمنة القطاع الأولي (القطاع الزراعي) على النشاط الاقتصادي.
- يقوم على الإنتاج المعاشي أي عدم تحقيق فائض قابل للتسويق.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعة، التجارة، النقل)، كما سترتفع واردات البلد التي تمول عن طريق حصيلة صادرات المواد الأولية ويؤدي ارتفاع مستوى التجارة إلى تطوير قطاع النقل و تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة مع بلوغ نسبة الاستثمار 5% من الدخل الوطني ويصاحب ذلك ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار، كما تبدأ بعض الصناعات في النمو.

3- مرحلة الانطلاق: تتميز هذه بارتفاع معدل الاستثمار إلى 10 % من الدخل الوطني، كما يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة التي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة وبالتالي يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية الذي يهيمن فيها القطاع الصناعي على باقي القطاعات.

4- مرحلة النضج الاقتصادي: تعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا وحجم الاستثمارات فيها يقدر ما بين 10% و20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية، كما يزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد و تتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة، كما تتطور المشتريات ويصبح البلد في غنى عن المواد التي كان يستوردها.

مرحلة الاستهلاك الواسع: يتميز المجتمع في هذه المرحلة باكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، ويصاحب ذلك ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، والتوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية المعرفية، السياحية، الترفيهية، وانتشار الحريات الفردية والاجتماعية، كما تخصص نسب متزايدة من الدخل للأغراض العسكرية والأغراض الصناعية.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع: يتميز المجتمع في هذه المرحلة باكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، ويصاحب ذلك ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، والتوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية المعرفية، السياحية، الترفيهية، وانتشار الحريات الفردية والاجتماعية ،كما تخصص نسبة متزايدة من الدخل الوطني للأغراض العسكرية والأغراض الصناعية.

الشكل (2-7): مراحل النمو حسب روستو

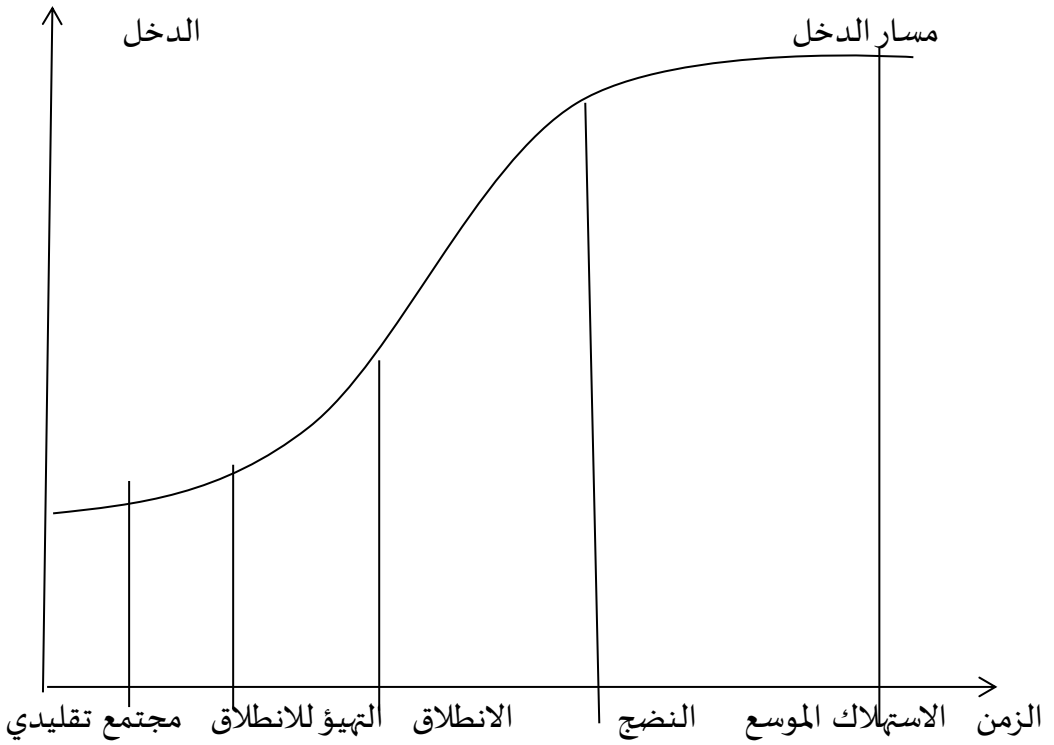

المصدر: فايز ابراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، 1985 ، ص127.

الفصل الثالث: البطالة

يعتبر فقدان الوظائف من أكثر ما يزعج ويقلق الكثير من الحكومات في مختلف بلدان العالم كون غالبية الأفراد لا يحصلون فقط من خلال هذه الوظائف على دخول لسد حاجياتهم، بل أيضا تجعلهم يحسون بالرضى النفسي، لهذا تعتبر البطالة مشكلا وخطرا تعاني منه الكثير من البلد سواء المتقدمة امنه أو النامية إلا أن حدتها تكون أكثر في هذه الأخيرة، وبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وسياسية؛ وهي أيضا تعتبر هدرا لأهم مورد من موارد الإنتاج ألا وهو مورد العمل، فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة وقعودهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من قدراتهم الذهنية والبدنية ويضعف فرصة زيادة الناتج المحلي وفرصة تحسين الدخل الفردي، ولهذا فإن جميع الدول تهدف إلى تجنبها ومعالجتها، وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة ولأبعادها المختلفة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي العام للبطالة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة والتشغيل وسوق العمل في المدارس الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للبطالة

لقد قمنا بإدراج هذا المبحث من أجل إعطاء المفهوم الصحيح للبطالة بالتطرق إلى مختلف التعريفات لهذه الظاهرة، وكيفية قياسها، وسنتطرق أيضا من خلاله إلى مختلف أنواع البطالة وذلك لإعطاء فكرة حول مدى صعوبة تقدير معدلات البطالة بالدقة اللازمة، ثم صعوبة معالجتها حسب الأسباب المنشأة لها وحسب الإمكانيات المتاحة والمتوفرة للحد من هذه الظاهرة، ومن أجل فهم مشكلة البطالة أكثر، يتعين علينا من منطلق التحليل أن التطرق إلى أثارها وطرق علاجها.

المطلب الأول: مفهوم عام للبطالة وحالة التعطل

إن مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن حدتها تكون أكثر في البلدان النامية، وينجم عن البطالة نتائج وخيمة على مختلف الجوانب، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر البطالة ضياع لمورد هام من الموارد الاقتصادية وهو العمالة؛ ولعل أسوء وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

تعريف البطالة: للإلمام أكثر بظاهرة البطالة نتعرف على مفهومها اللغوي والعلمي، وسرد أهم التعاريف للمنظمات ذات الصلة، وأهم العلماء والمفكرين الاقتصاديين.

المفهوم اللغوي: تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة، والتي لاتزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف، إلى الدرجة التي يمكن القول معها أن تعريفا جامعا مانعا لها أمر صعب، باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة، كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها[66].

فقد ورد في معجم اللغة العربية، ((أن البطالة مشتقة من بَطُلَ، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقّه والبطّال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقّه و صلاحيته؛ في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل و بالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط أخر مكثف؛ وفي اللغة الفرنسية كلمة - Chômage- والتي تعني البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل لكن فعل – Chômer-يعني أيضا الاستضلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي يستريح في الظل و من ثم يستأنف عمله))[67].

المفهوم العلمي: ورد في القاموس الاقتصادي، أن البطالة بالمعنى الحصري تعني فقدان الأجير لعمله لا إراديا، أما بالمعنى المتعارف عليه، فهي تعني كل توقف عن النشاط إراديا أو إجباريا للأجراء أو لغير الأجراء[68]،

وتعرف البطالة أيضا بأنها اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى[69]،كما أن هناك من عرفها على أنها "الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك، ولهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين[70].

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة (ONU): يكون في بطالة، كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه[71].

أما تعريف منظمة العمل الدولية (OIT): لقد جاء رأي منظمة العمل الدولية بنفس الاتجاه، على الرغم مما أضافته من جديد في هذا المجال، حيث عرفت العاطل على أنه" كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى "، في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل[72]:

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل، ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

- العمال الذين لهم وظائف، ولكنهم أثناء الإحصاء تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب ما كالمرض أو العطل أوغيرها.

- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.

- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

- الأشخاص القادرين عل العمل ولا يعملون مثل طلبة المدارس والجامعات، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

- الأشخاص المالكين للثروة والمال، القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وحسب تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية[73]:

النوع الأول:" بدون عمل أي الذين لا يعملون مقابل أجر"، إن الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل، إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان ولوساعة واحدة.

النوع الثاني:" متاح للعمل أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا"، يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد، فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة أي بعد انتهاء الاستبيان، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية وغيرها) خلال فترة الاستبيان، لأنهم من الناحية العملية لا يكونون مستعدين لأي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

النوع الثالث:" يبحث عن عمل أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور"، ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث، مثل :التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات، البحث عن العمل بطلب مساعدة الأهل والأصدقاء، كما أنه يحبذ توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل، من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة من أجل تشجيعهم على البحث الجدي عليها.

أما في الجزائر فيعرفها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية[74]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 60 سنة؛
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

بالنظر إلى التعاريف والمفاهيم السابقة للبطالة، يمكننا القول أنها اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل، وهذا الخلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة ، والنظر إليها من زاويا مختلفة.

ويمكن تبني تعريف للبطالة: هي كل شخص قادر ويبحث وراغب في العمل ويقبل به عند الأجر السائد ولا كن لا يجد هذا العمل.

المطلب الثاني: قياس البطالة

يعرف معدل البطالة في هذا المقياس على أنه النسبة بين عدد العاطلين على العمل والعدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة خلال فترة زمنية معينة، إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار وتوسع هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموما وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان؛ ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية:[75]

$$UR = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

UR: معدل البطالة

LF: يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون E أو يبحثون عن عمل U

U: عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف BIT

E: عدد المشتغلين

توجد عدة اختلافات بين الدول فيما يخص طرق قياس معدل البطالة، وهي تعود إلى عدة عوامل منها التغيرات في حدود سن العمل وفي تحديد القوى العاملة (نجد مثلا في بعض الدول القوة العاملة بين 15-60 سنة، في حين في دول أخرى بين 16-60 سنة) وكذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس وخريجي الجامعات والمعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين[76].

يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل ويعتبر أهم مقاييس أداء سوق العمل. يبقى أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو اللجوء إلى التعدادات السكانية، والمسوحات الأسرية وهي مبنية على عينة ممثلة لمجموع السكان أو السجلات الإدارية لمكاتب العمل.

مهما كانت نوعية الأداة المستخدمة في قياس البطالة فإن مصداقية البيانات ترجع بالدرجة الأولى إلى التعاريف المستخدمة للبطالة، بالرغم من المشاكل التي قد تظهر من خلال قياس وتفسير معدل البطالة، فإن هذا المؤشر يبقى من أفضل المؤشرات لقياس أداء سوق العمل، إلا أن القراءات والتحاليل الجيدة لهذه المعدلات تبقى مهمة، فمعدل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبر عن اختلاف التجانس، حيث أن مجموع السكان له معدلات بطالة مختلفة ومتفاوتة لعدة أسباب، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات، وعليه فإن من الواجب القيام بحساب هذا المعدل انطلاقا من كل مجموعة (حسب الفئات العمرية، الجنس، العرق ، المستوى التعليمي، تجزئة سوق العمل،....).

المطلب الثالث: أنواع البطالة

للبطالة أشكال متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جدا لأنه تبعا لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها، وعموما تأخذ البطالة أنواع نذكرها:

1- البطالة الاحتكاكية[77]: تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له؛ أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة، البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناء على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

2- البطالة الهيكلية: يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين:

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

3- البطالة الدورية[78]: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة.

4- البطالة الاجبارية:[79]هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، و هي تحدث عن طريق تسريح العاملين والاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل، وقادرا عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد، كأن يعلن المشروع إفلاسه أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخوصصة، وقد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية.

5- البطالة الاختيارية:[80] وصف أطلقه الاقتصادي الإنجليزي" جون ما ينرد كيتر " على البطالة التي تعزى مباشرة إلى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة، فهي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل اختياريا، إما بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لبحثه عن عمل ذو مزايا أحسن، وتشمل أيضا الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع بسبب غياب الرغبة في العمل.

6- البطالة المقنعة: هذا النوع من البطالة كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة، وتشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج، وتنشأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الأرض الزراعية، كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي، بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة[81].

7- البطالة السافرة: يعتبر هذا النوع من البطالة مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، والبطالة السافرة رغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية، و مدتها الزمنية، قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب غياب أو ضعف برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

8- **البطالة الموسمية**[82]: تحدث البطالة الموسمية عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويقل في غيرها، بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وكذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و قطاع البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات.

المطلب الرابع: أثار ظاهرة البطالة وعلاجها

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، لذلك تولي الحكومات أهمية كبيرة لمؤشر البطالة في قياس مستوى الأداء الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي ويمكن أن يتعدى الأمر إلى مجالات أخرى، الغالبية العظمى من المهتمين بهذا المجال قد أجمعوا على آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية للبطالة، كما أن التشخيص الجيد للظاهرة وحصر أثارها يساعد على وضع سياسات لعلاجها.

1- أثار ظاهرة البطالة: للبطالة العديد من الأثار وللإحاطة بها سوف نقسمها لأثار اقتصادية واجتماعية وسياسية:

1-1 الآثار الاقتصادية: يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة للعاطلين عن العمل، وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام، ويمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور، ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور[83].
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصا.
- تأثير البطالة على حجم الإنتاج، فالناتج الوطني يكون له تأثير واضح على حركة التصدير والاستيراد وما يسبب ذلك من اختلال للميزان التجاري؛ انخفاض الإنتاج يؤدي إلى نقص في الصادرات مما يساهم في تدنى الدخل الوطني وتنخفض مستويات المعيشة وتنكمش القوى الشرائية ويقل الاستيراد، وهذا في حد ذاته يصيب الميزان التجاري بحالة عدم التوازن[84].

1-2 الآثار الاجتماعية: نجد كذلك للبطالة آثار اجتماعية خطيرة تسعى حكومات مختلف الدول خاصة منها النامية لحصر مثل هذه الآثار التي لها انعكاسات سلبية على المجتمع، ويمكن ذكر بعض هذه الآثار كما يلي:

1-2-1 الهجرة: إن تجريد الإنسان من حقه في العيش الكريم، يولد لديه شعور بأنه في المكان الخطأ وغريب في وطنه الذي لم يوفيه حقه، ولم يوفي بالعهد والعقد الاجتماعي متمثلا في عدم تمكينه من حقه في العمل، فتكون الهجرة بمثابة صمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار رغم عدم سهولته اجتماعيا ونفسيا[85].

1-2-2- الفقر: الفقر هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعا لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية، وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته، كما أنه جريمة لأنه يجرد الإنسان من إنسانيته.

1-2-3 الانتحار: للبطالة تأثير سلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة؛ ومما لا شك فيه أن لهذا الشعور تأثير مدمر على البطال قد تصل إلى الانتحار.

1-3 الآثار السياسية: نجد للبطالة تأثير على المجتمع من الناحية السياسية، ذلك بظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعشها المواطنين في هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في المجتمع فتبدأ بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن؛ فأصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمرا حتميا لضمان سلامة الدولة وهدفا رئيسيا لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة وعلى الاحتفاظ بصلابة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان[86].

2- علاج ظاهرة البطالة: إن علاج البطالة ليس بالأمر السهل غير أنه يمكن التقليل منها من خلال إتباع بعض الإجراءات والتي نذكر منها ما يلي:

- من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها.
- يمكن أيضا الحد من البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا، وهذا لا يأتي إلاّ عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إذا أخطأوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم.

- علاج البطالة الهيكلية يتطلب إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في الدول النامية هم خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها، والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي، كذلك فإن علاج البطالة الهيكلية يكون أيضا بتشجيع العمال على الحركة من المدن التي لا يجدون فيها وظائف تناسبهم أي تتطابق مع تخصصاتهم وخبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات والخبرات.
- السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خفض البطالة الإجبارية تدريجيا، فالمفروض أن تقوم الحكومات باتخاذ السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على التخلص من الركود الاقتصادي، وفي البلدان النامية يلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل بما يخلق فرصا متزايدة للعمل، وينبغي تفادي الاعتماد على التقلبات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية لأن هذا يقلل من الطلب على العمل.
- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي يصبح ممكنا أن تقوم التغيرات في الأجور بدورها في تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة، وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعيا أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة.
- إعطاء أهمية للصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة يمكن الاعتماد عليه في خلق فرص عمل، فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل، وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فإن من السهل للشباب ولكثير من الناس القيام بها عن طريق التأمينات والضرائب أو تعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها، من ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات يمنحها أماكن لتقيم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيراً على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة والتشغيل وسوق العمل في المدارس الاقتصادية

تم التطرق في جل المدارس الاقتصادية بمختلف مراحلها إلى اختلال سوق العمل وتفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعددة، لذلك يجب الرجوع إلى الوراء والتمعن جيدا في النظرية الاقتصادية وفحصها، وبالأخص نظرية اقتصاد العمل التي أخذت حيزا هاما في التحليل الاقتصادي نظرا للأهمية الكبيرة لعنصر العمل.

إن منطق التحليل يستوجب علينا استعراض شامل للنظريات الاقتصادية الأولى التي ساهمت في تحليل ظاهرة البطالة، وفق ما ورد من خلال المدارس الاقتصادية الكبرى، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة إلى المدرسة الكينزية في سنوات الثلاثينات، وبروز الاهتمام النظري بالظاهرة، وصولا إلى أهم المدارس والنظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة والشغل وسوق العمل.

المطلب الأول: البطالة وسوق العمل في النظرية الكلاسيكية

الاقتصاد الكلاسيكي هو نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، ولعل من أهم أفكار النظرية الكلاسيكية بأن الاقتصاد إذا ترك حرا دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها وتبناها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الماضي كانت محور للنقد الذي جاء به جون مينارد كينز وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية وكذلك دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

1- منطلقات التحليل الكلاسيكي: ينطلق التحليل الكلاسيكي من النقاط التالية:[87]

- الاعتقاد أن هناك قوة خفية، تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع.
- يؤمن الكلاسيك بأن" كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند"ساي". ومن ثم استبعاد حدوث أزمات إفراط في الإنتاج أو فترات الركود الطويلة في ظل نظام السوق، وتأسيسا على ذلك فإن التوازن الاقتصادي العام هو توازن الاستخدام الكامل؛
- إن الافتراض الآخر الذي استند عليه الكلاسيك في بناء صرح نظريتهم في مجال الدخل وكذلك الاستخدام والذي يعتبر أحد الأركان الرئيسية في هذه النظرية هو اعتقادهم بحالة المنافسة الكاملة.
- مرونة الأسعار والأجور والفائدة، فسبب إيمان الكلاسيكيين بحالة التوظيف الكامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار والأجور والفائدة، فمثلا إذا ما حدث اختلال بين عرض العمل والطلب عليه فيمكن إعادته إلى الوضع التوازني من خلال تغيير الأجور، وإذا ما حدث اختلال بين الادخار والاستثمار فيمكن إعادته من خلال تغيير سعر الفائدة.

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بقدر محدود للغاية مقتصرا على توفير الأمن والقيام بالأشغال والخدمات العامة.
- تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة[88].

استنادا إلى ما سبق يرى الكلاسيك أن هناك ثلاث فرضيات ضمنية يراها الكلاسيك في سوق العمل نوجزها فيما يلي[89]:

- فرضية تجانس وحدة العمل، حيث يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء؛
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل؛
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل، فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي، حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات.

كل هذه الفرضيات الأساسية لطبيعة النظرية الكلاسيكية لسوق العمل هي العناصر التي هاجمها كينز.

2- سوق العمل: ينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، منه فإن دالة الإنتاج الكلية علاقة تقنية بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y) والمتغيرين الأساسين: العمل (N) و رأس المال (K)[90]:

$$Y = f(K, N)$$

ومن منطلق الفترة القصيرة الأجل، تفترض النظرية الكلاسيكية أن حجم الإنتاج (Y) يعتمد فقط على عنصر العمل (N) باعتبار أن عنصر رأس المال (K) ثابتا أي أن[91]:

$$Y = f(N) \quad ; \quad f'(N) > 0$$

وأن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة و لكن متناقصة أي:

$$f''(N) < 0$$

إذن، فالإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل (3-1): دالة الإنتاج عند الكلاسيك

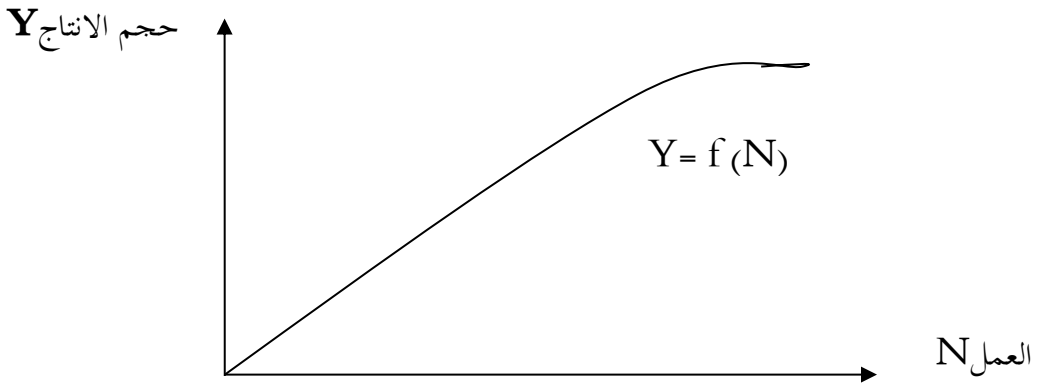

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 96.

بما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج (Y) فمن الضروري البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما، ولذا فلا بد من دراسة كل من عرض العمل والطلب عليه ثم نقابلها لنصل إلى وضعية التوازن.

1-2 عرض العمل: ترى المدرسة الكلاسيكية أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل، ووقت يخصصه للراحة؛ إذ ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقي W/P، باعتبار أنه التعويض " الحقيقي " للعمال مقابل تخليهم عن بعض من وقت فراغهم، وبذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر الحقيقي على هذا الأساس يمثل القوة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية، تزيد بزيادة الأجر الحقيقي، وتنقص بنقصه حيث ترتبط دالة عرض العمل طرديا مع معدل الأجر الحقيقي[92].

تحديد حجم عرض العمل يتم وفق أربع فرضيات يمكن إجمالها فيما يلي:[93]

- يسعى العمال إلى تعظيم منفعتهم تحت قيد الميزانية (R)؛

- يسعى الفرد إلى جعل عرض عمله أكبر ما يمكن عند الأجر السائد وهو الأجر الحقيقي W/P، ومنه يفترض أن سوق العمل هو سوق تنافسي.

- يخصص الفرد وقت إجمالي من العمل No، هذا الأخير يخصص منه فترة معينة للعمل N ومقدار يوجه لفترة الفراغ أي: No= N + L، بحيث يكون ما تم تخصيصه من وقت للعمل وآخر للفراغ في حدود الوقت المتاح لهذا الفرد.

- الأفراد (العمال) غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي فهم دائما يقارنون بين أجورهم النقدية و مستوى الأسعار ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلها زيادة بمعدل أكبر في الأسعار وذلك تعني انخفاض أجورهم الحقيقية ومن ثم تقل كمية خدمات عملهم المقدمة عند هذا الأجر الحقيقي الأقل.

عرض العمل يرتبط إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي فإذا رمزنا إلى الأجر الاسمي بالرمز (W) وإلى المستوى العام للأسعار بالرمز (P)، وإلى الأجر الحقيقي بالرمز (w) فإن هذا الأخير يتحدد كما يلي:

$$w = \frac{W}{P}$$

أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل التالي: $No = No(w) = No(\frac{W}{P})$

والعلاقة بين عرض العمل (No) والأجر الحقيقي (w) علاقة ايجابية كما قلنا سابقا، أي أن:

$dNo = \frac{dW}{dP} > 0$ وهذا إذا فرضنا أن الدالة المعنية مستمرة وقابلة للاشتقاق.

الشكل (3-2): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك

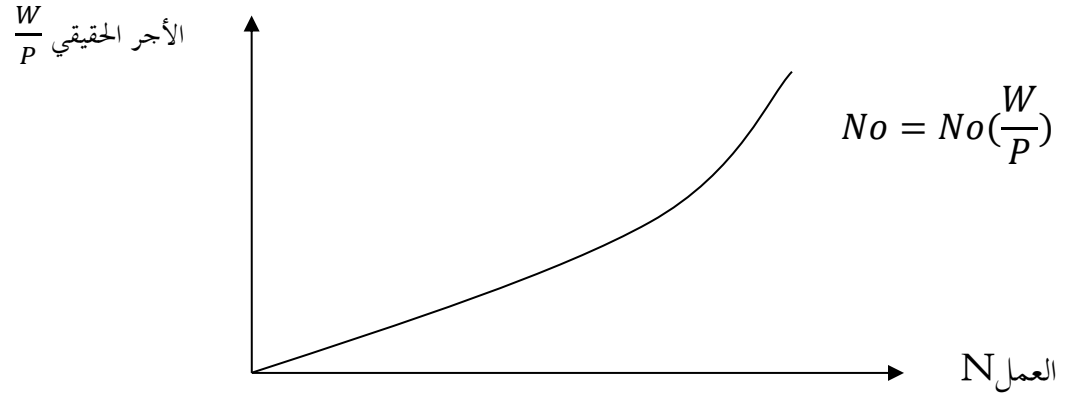

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 98.

يظهر من الشكل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي، وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

2-2 الطلب على العمل: يصدر الطلب على العمل عن المنتجين، وهو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض؛ يمكن التعبير عن دالة الطلب على العمل بالعلاقة التالية:

$$Nd = Nd(w) = Nd(\frac{W}{P})$$

والعلاقة بين الطلب على العمل (***Nd***) والأجر الحقيقي (***w***) هي علاقة عكسية، أي أن:

$dNd = \frac{dW}{dP} > 0$ وهذا إذا فرضنا أن الدالة المعنية مستمرة وقابلة للاشتقاق.

الشكل (3-3): منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك

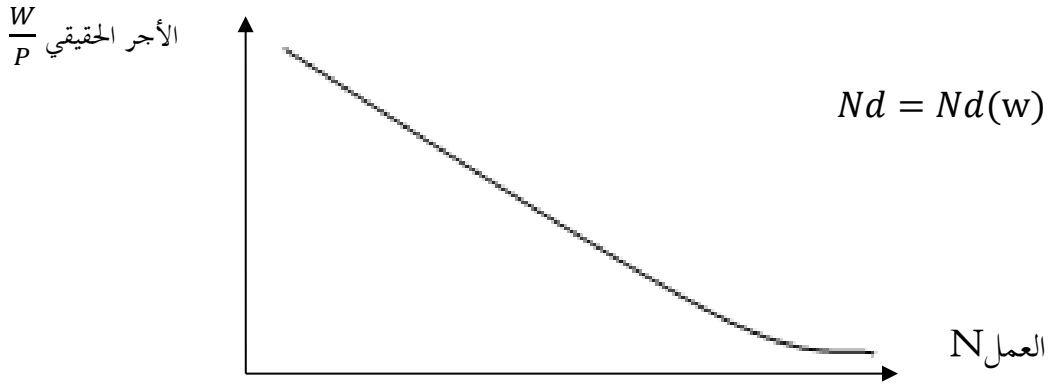

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 101.

يعتمد التحليل الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة الحرة الكاملة، والمرتكز على قاعدة تعظيم الربح، بعبارة أخرى تلجأ المؤسسات إلى اختيار حجم معين من الإنتاج والتشغيل الذي يسمح لها بتحسين المساواة بين سعر المنتوج مع التكلفة الحدية لليد العاملة، وهذا ما يعبر عنه بشرط تعظيم الربح في الأجل القصير.

3-2 التوازن في سوق العمل: يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتقاطع منحنى العرض بمنحنى الطلب، فهو يعبر عن التساوي الآني بين الأجر الحقيقي والإنتاجية الحدية للعمل من جهة وبين الأجر الحقيقي والمعدل الحدي للإحلال بين الاستهلاك والرغبة في الراحة من جهة أخرى.

الشكل (3-4): منحنى التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

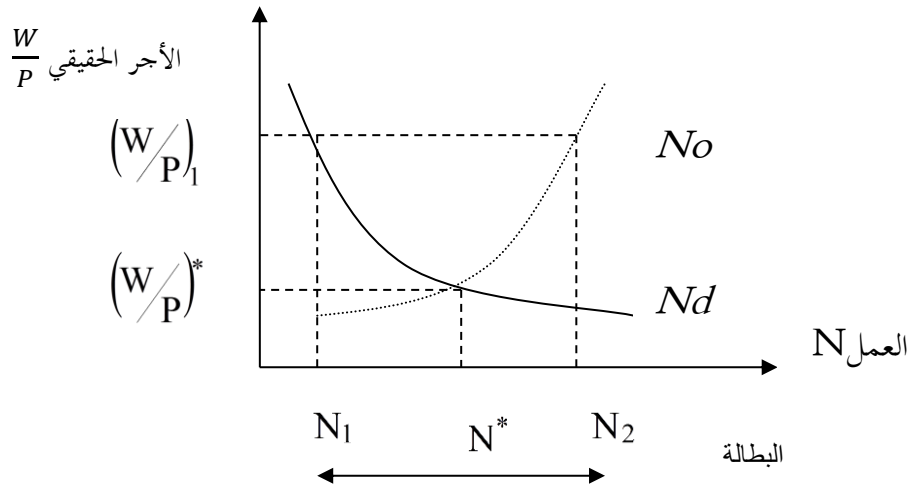

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 101.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أن التوازن في سوق العمل يحدث خلال تقاطع منحنى الطلب للعمل *(Nd)* مع منحنى عرض العمل *(No)*، وفي ظل المنافسة السوقية بين أرباب العمل على العمال وبين العمال على الاستخدام، سيتجه الأجر الحقيقي ومستوى العمالة إلى وضع التوازن عند نقطة تقاطع هذين المنحيين، أما إذا كانت الأجور الحقيقية عند المستوى $1\frac{W}{P}$ يكون عدد العمال الباحثين عن العمل عند المستوى (*N2*)، ومستوى الطلب على العمال عند نفس مستوى الأجور الحقيقية يكون عند المستوى (*N1*)، فتكون المسافة بين *(N1.N2)*، تمثل فائض العمال الذين يبحثون عن العمل عند مستوى الأجور الحقيقية السائد حاليا؛ لكن في إطار المنافسة القائمة بين العمال في هذه الحالة، يلجأ البعض من هؤلاء العمال إلى عرض خدماتهم لأرباب العمل بأجور نقدية منخفضة، بما يعني انخفاض الأجور الحقيقية وبالتالي ارتفاع مستوى العمالة وذلك على افتراض ثبات المعطيات الأخرى، ليتحقق التوازن عند مستوى الأجور الحقيقية* $(\frac{W}{P})$، ومستوى عمالة *(N)*،ذلك هو جوهر التفسير الكلاسيكي لمستوى العمالة.

3- التفسير الكلاسيكي للبطالة: يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي؛ مع ذلك يرى الكلاسيك إذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية، بمعنى آخر جمود الأجور في الاتجاه التنازلي.

من هذا المنطلق فإن الكلاسيكيين لا يؤمنون بوجود بطالة إجبارية، وتبريرهم لذلك يعود إلى تقبلهم لنظرية قانون ساي للأسواق، والتي ترى بأن وجود بطالة جبرية ناجمة عن وجود فائض عام في الإنتاج مستحيلة الوقوع، أو بعبارة أخرى لا يمكن حصول بطالة جبرية بسبب قصور في الطلب، معناه أن العمالة الكاملة هي الوضع الطبيعي في الاقتصاد، كما نجد قانون ساي يعتمد على مبدأ أن العرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي عدم وجود فائض في الإنتاج وإن كان هناك فائض في الإنتاج فإنه لا يحصل بالنسبة للاقتصاد بمجموعه، وأن جهاز الأسعار يعمل على تصحيح الأوضاع ويعيدها إلى الوضع التوازني[94].

المطلب الثاني: البطالة وسوق العمل في النظرية الكينزية

هي مدرسة تقوم أساسا على أفكار الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز (1883-1946) المتضمنة في كتابه "النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود" والذي نشره سنة 1936.

أنصبت أفكار كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت العالم آنذاك أو ما يعرف الأزمة الاقتصادية (1929-1933)، وهذا من خلال محاولته تقديم حلولا موضوعية للأزمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة جديدة لا تتوافق ولا تتناسق مع منطلقات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتكزة أساسا على سريا مبدأ قانون المنافذ لساي والتي أصبحت غير قادرة على ايجاد الحلول المناسبة للركود الاقتصادي.

1- منطلقات التحليل الكينزي: إن البناء النظري للفكر الكينزي ينطلق من النقد الشديد الذي وجهه كينز إلى المدرسة الكلاسيكية وإلى قانون ساي، كما توصل كينز عبر الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف. قبل الخوض في عرض التحليل الكينزي لسوق العمل لا بد إظهار مؤاخذات كينز على قصور التحليل الكلاسيكي:

- عدم إيمان كينز بصحة قانون ساي الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي، إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل إن العكس تماما هو الصحيح، أي أن "الطلب يخلق العرض عليه"؛ فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي، وليس العرض الإجمالي؛ ولذلك يصنف التحليل الكينزي ضمن اقتصاد الطلب.
- انتقد كينز القانون الثاني لساي الذي يخص حيادية النقود؛ وقد بين كينز أن النقد فعال وليس حيادي، بمعنى آخر أنه يؤثر على المتغيرات الحقيقية.
- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال، توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائيا، كما كان الكلاسيكيون يتوقعون في فترة الأزمة التي دامت طويلا والتي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي.
- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، والذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وتلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية.
- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يري الكلاسيكي.
- حسب الكلاسيك فإن الأسعار تتمتع بالمرونة أي قابلية للتغير أما بالنسبة لكينز افترض أن كثيرا من الأسعار تخضع للجمود.

- يفترض الكلاسيك أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})$، في حين يعتبر كينز أن العمل يتحدد بالأجر الاسمي (W)، يستند كينز في استدلاله على ذلك أن الأفراد معرضين لظاهرة الخداع النقدي عكس الكلاسيك؛ يترتب على هذا أن دالة عرض العمل تتحدد بمعدل الأجر الاسمي، وأن لهذا الأخير حدا أدنى لا يمكن اختراقه.

الشكل (3-5): مخطط يبين النموذج الكينزي

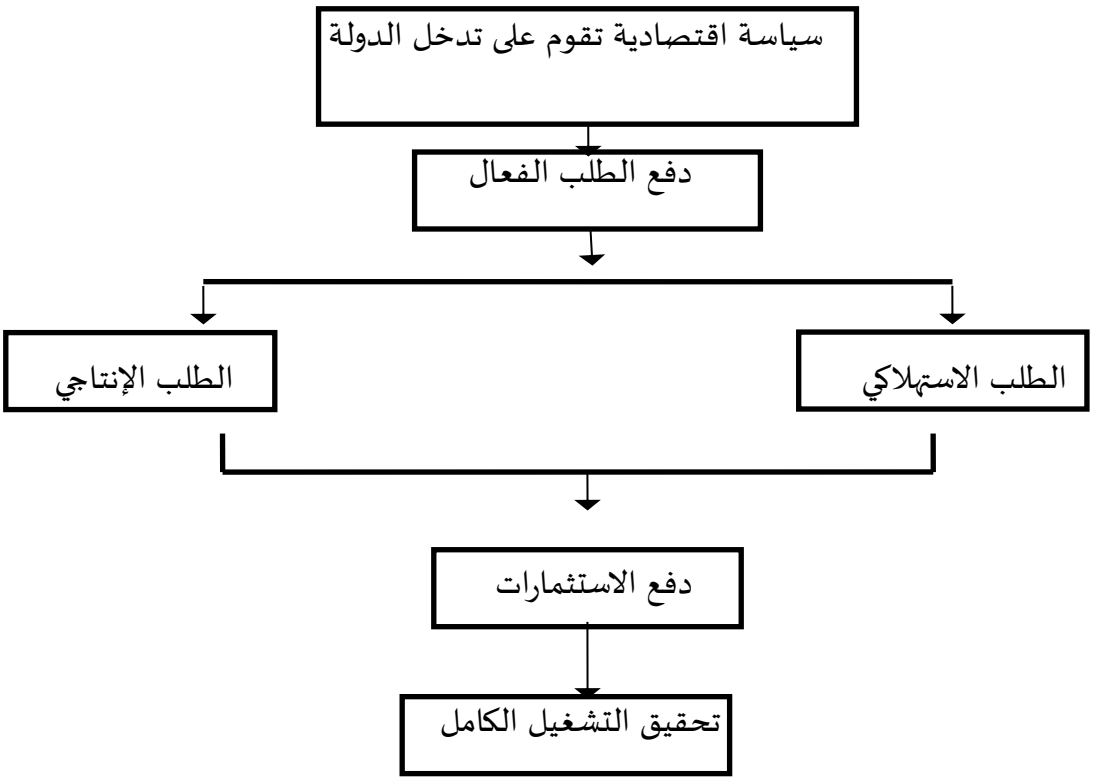

2- سوق العمل

2-1 عرض العمل: فيما يخص دالة عرض العمل (No)، فإن الخلاف بين الفكر الكلاسيكي والكينزي خلاف جوهري، حيث يقوم التحليل الكينزي لعرض العمل على نقطتين أساسيتين، عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الاسمي وليس على معدل الأجر الحقيقي كما جاء به الكلاسيكيون، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار؛ كما يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي (W) ليس كامل المرونة باتجاه الانخفاض، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، حيث أن هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه لأي سبب من الأسباب وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون (SMIG)؛ وعليه يمكن كتابة دالة العرض رياضياً على النحو التالي:

$$No = f\ (w)$$

$$(w) > 0'f$$

والشكل البياني التالي يوضح منحنى عرض دالة العمل وفق التحليل الكينزي:

الشكل (3-6): منحنى عرض العمل في التحليل الكينزي

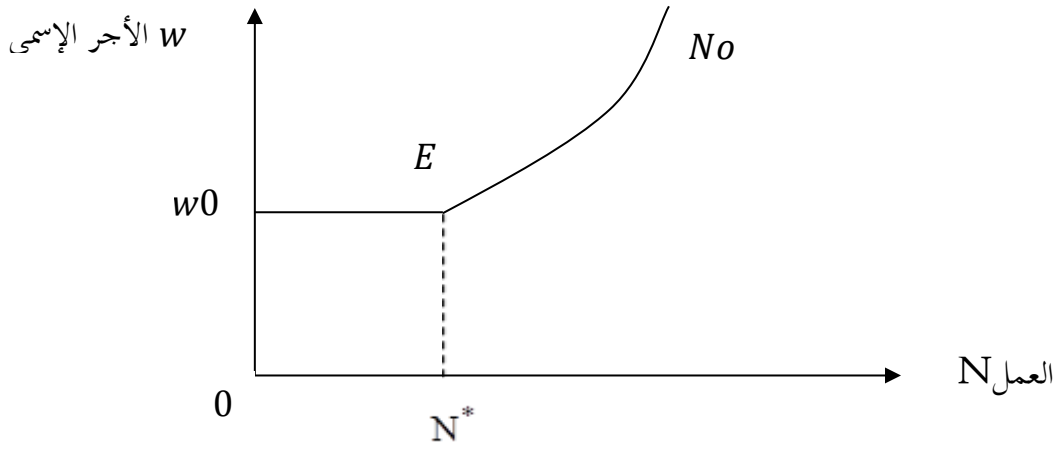

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة الجزائر، 2008 ص 275.

من خلال المنحنى نلاحظ أن دالة عرض العمل في التحليل الكينزي تختلف على دالة عرض العمل في التحليل الكلاسيكي، حيث عندما يتناقص معدل الأجر الاسمي فإن الكمية المعروضة من العمل تنخفض حتى تصل إلى النقطة E، التي يقابلها الأجر الأدنى الاسمي كما نلاحظ أن الشكل يتكون من جزأين:

- **جزء أفقي:** فمن أجل معدل أجر اسمي $W0$ يعرض العمال كمية من العمل تتراوح بين (0- *N).

- **جزء متصاعد:** هذا الجزء من المنحنى يبين حالة توظيف حجم إضافي من اليد العاملة الذي نتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية وهذا ما يفسر ميل المنحنى عرض العمل ابتداء من النقطة E.

2-2 الطلب على العمل: نجد دالة الطلب على العمل في سوق العمل الكينزية لا تختلف عنها عند الكلاسيكيين، بحيث تبنى كينز وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية والتي تعتبر أن الطلب هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، كذلك يقبل كينز فرضية المنافسة الكاملة، والتي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، ويرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع[95].

3-2 التوازن في سوق العمل: إن توازن سوق العمل تتحدد بتقاطع منحنيي الطلب وعرض العمل أو تساوي كلاهما؛ ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (3-7): منحنى عرض العمل في التحليل

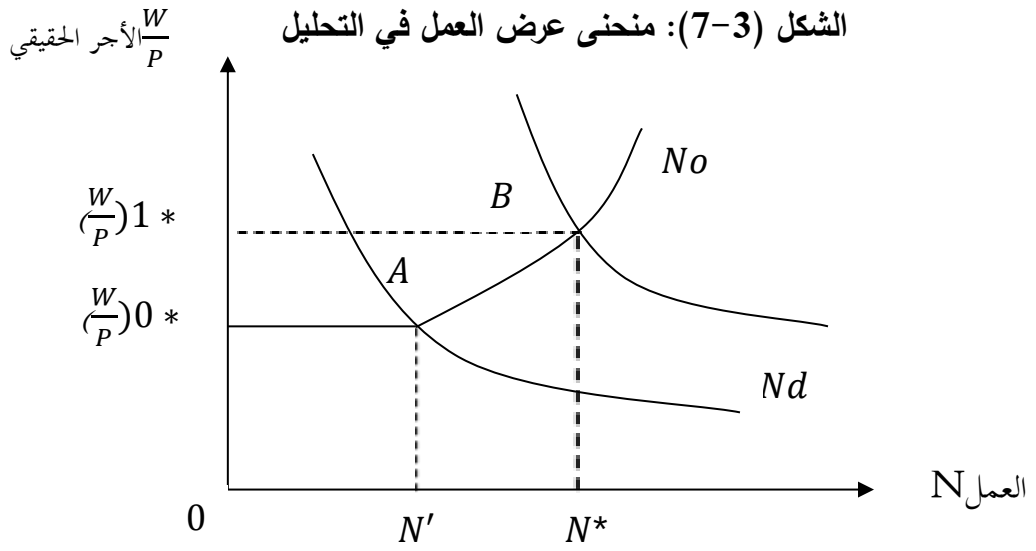

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 277.

يلاحظ من الشكل البياني أن التقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب عليه، يكون في النقطة (B) التي تقابل حجم الاستخدام (N*) ومستوى أجر $(\frac{W}{P})1*$، وهي نقطة الاستخدام التام، وعلى العكس إذا كانت نقطة تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل في النقطة (A) يقابلها $(\frac{W}{P})0*$ كأجر أدنى و(N') كحجم استخدام هنا تنشأ البطالة الإجبارية التي يمثلها الفرق بين (N*-N')، وهذه هي نقطة الفصل بين البطالة الكلاسيكية الإرادية والبطالة الكينزية الإجبارية.

3- التفسير الكينزي للبطالة: يرى كينز في سبب نشوء البطالة الإجبارية انخفاض في إجمالي الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج، وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عن مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج، وبالتالي ظهور البطالة.

للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة، التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل، واقترح بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية بتشجيع استهلاك العائلات[96]

المطلب الثالث: البطالة وسوق العمل في النظريات الحديثة

بعد التعرض إلى النظريات والتحاليل المذهبية المفسرة لسوق العمل والبطالة في التحليل الكلاسيكي والكينزي، وموقف كل منها اتجاه أوضاع التوازن والاختلالات التي يمكن أن تتعرض لها هذه السوق، نجد أن قضية التشغيل كانت أيضا محل بحوث ودراسات حديثة تطلبتها تطورات الأحداث في الميدان الاقتصادي خاصة مسألة تفاقم البطالة في منتصف القرن الماضي، يجدر بنا التطرق إلى بعض المساهمات النظرية الحديثة، خاصة بعد ظهور مدرسة الكلاسيكيون الجدد التي قامت أيضا على أنقاض الفكر الكينزي الذي ظل مسيطرا على الفكر الاقتصادي خلال عقدي الأربعينات و الخمسينات، وبروز تيارات فكرية أخرى على غرار فكر التجديد مع نظرية اختلال سوق العمل، علاقة أوكن الشهيرة، ولهذا اقتصرنا على أهم النظريات الحديثة فيما يلي

1- نظرية البحث عن العمل: ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال: (*Pevry, Hall, Gordon, Phelps*)، حيث استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح؛ يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

- الفرضية الأساسية التي تميز هذه النظرية، هي صعوبة تحصيل المعلومة عن سوق الشغل، سواء حول توفير مناصب الشغل أ وحول مستوى الأجر المطبق، فالبحث عن عمل هو بحث عن معلومة، هذا الأخير يتطلب تكلفة ووقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته، أو لشراء المجلات.....الخ.
- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة حيث أن كل بطال يبحث عن العمل الأحسن أجرا، إلا أن ذلك صعب، كون الأجور المقترحة من طرف المؤسسات تتغير من مؤسسة لأخرى؛
- كلما كانت مدة البحث في سوق الشغل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعا؛
- للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات عدد هائل من الاتصالات بالموظفين (أرباب العمل) مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة استثمارا؛

- هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه و يقبل أجر أعلى منه.

وبالتالي، تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة؛ لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حده البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها اختلال سوق الشغل، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات:

- من الصعب إرجاع ارتفاع البطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل؛
- أوضح العديد من الدراسات التطبيقية خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدر أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة؛
- عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد، ذلك أنها ترجع سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية، ولكن أن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية.

2- نظرية اختلال السوق: ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي (Malinvaud) وتسمى أيضا نظرية اللاتوازن حيث حاولت تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل للاختلال عن طريق تغير الأسعار، إذ يكون العرض أكبر من الطلب وتصبح بذلك بطالة إجبارية إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات توازن الكمية بين عرض العمل والطلب

عليه وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة[97]:

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض للسلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

إن الجديد في نظرية اختلال التوازن هو استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، فمثلا ترجع البطالة غير الاحتكاكية في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الإنتاج، ويعود ذلك إلى الانخفاض في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية، أما سببه وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي.

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات أهمها:

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل؛
- افتراض تجانس عنصر العمل، الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية، وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي السياسة المالية التوسعية والتي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك، ولكن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الأجور، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخول، ومن ثم الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب الكلي، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية؛ وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة في آن واحد.

3- نظرية تجزئة سوق العمل: أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان (*Doeringer, Piore*)، خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بدراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية في سنوات الستينات، والتي بينت أن قوة العمل في هذا البلد تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وقد سلطا الضوء على سمة جديدة من سمات سوق العمل (الازدواجية)، حيث أن الطرق المختلفة في تحديد الأجور والعمالة يمكن أن تميز بين عدة أجزاء للسوق[98]؛ تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات بداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:

- **سوق أولي:** يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

- **سوق ثانوي:** يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى، أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة، هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون" إرادية "ولا تشكل خطرا عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصا إذا دخل المنافسة عمالا لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية؛ بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمن الخطورة.

4- نظرية الأجور الفعالة: أحدثت هذه النظرية ثورة فيما يخص النظريات والتحاليل التي حاولت أن تقدم تفاسير حول اختلالات سوق العمل، حيث لا تعتبر كالنظريات التي سبقتها، وخاصة المتمثلة في النظرية النيوكلاسيكية الجديدة، حول أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر، لكن العكس الأجر هو الذي يحدد الإنتاجية ؛ تبين هذه النظرية أن المؤسسات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى من أجر التوازن، وذلك لضمان زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأداء ثم المساهمة في استقرار اليد العاملة بالمؤسسة، باعتبار الجهد المبذول في العملية الإنتاجية مرتبط بمدى أهمية الأجر المدفوع مقارنة بالبدائل الأجرية المتاحة، ومنه لا ترغب المؤسسة تشغيل عمال بأجر أقل.

قد لاحظ (H. Leibenstein) حيث سجل أن زيادة الأجر يسمح للعمال التغذي جيدا، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل، ومنه وجود علاقة سببية طردية بين الأجر والإنتاجية (الأجور هي التي تحدد الإنتاجية وليس العكس) وقد فسر ظهور البطالة المقنعة من خلال تحليل العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل.

وكتفسير لهذه النظرية في تبرير العلاقة الطردية بين الأجر والإنتاجية نوجزها المبررات التالية:

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم؛
- الدفع بأجور مرتفعة يمكن أن يسمح بتحريض العمال على الاستثمار في عملهم؛
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجورا أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى.

لقد استطاعت نظرية الأجور الفعالة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال، كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة، هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

5- قانون أوكون (إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة)

تبقى واحدة من أهم النظريات المفسرة للتغيرات في معدلات البطالة والتي لا تزال تشغل بال الكثير من رجال الفكر الاقتصادي إلى يومنا هذا؛ أكد أوكون (1928- 1980) في مقاله المشهور سنة 1960 من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين 1947 و 1960 أن هناك علاقة تربط بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث كل نقطة إضافية للبطالة فوق (4%) يقابلها انخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي والأهمية من هذه الدراسة في الحقيقة هو تقييم لمسار السياسات الاقتصادية المنتهجة، وكذا تصميم سياسات اقتصادية كلية مناسبة وظروف البلد والتي ترمي إلى استهداف البطالة بشكل أساسي؛ فسر أوكون العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين[99]:

- تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة (ΔU) بالتغير في الناتج المحلي (ΔU) فكانت نتيجة التقدير على الشكل التالي:

$$\Delta U_t = -0.3\ \Delta Y_t + 0.3 + \varepsilon_t \quad \text{.....(*)}$$

تعني العلاقة (*) أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى (1%) في كل ثلاثة أشهر كما هو مبين في الشكل التالي

الشكل (3-8): علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الأمريكي

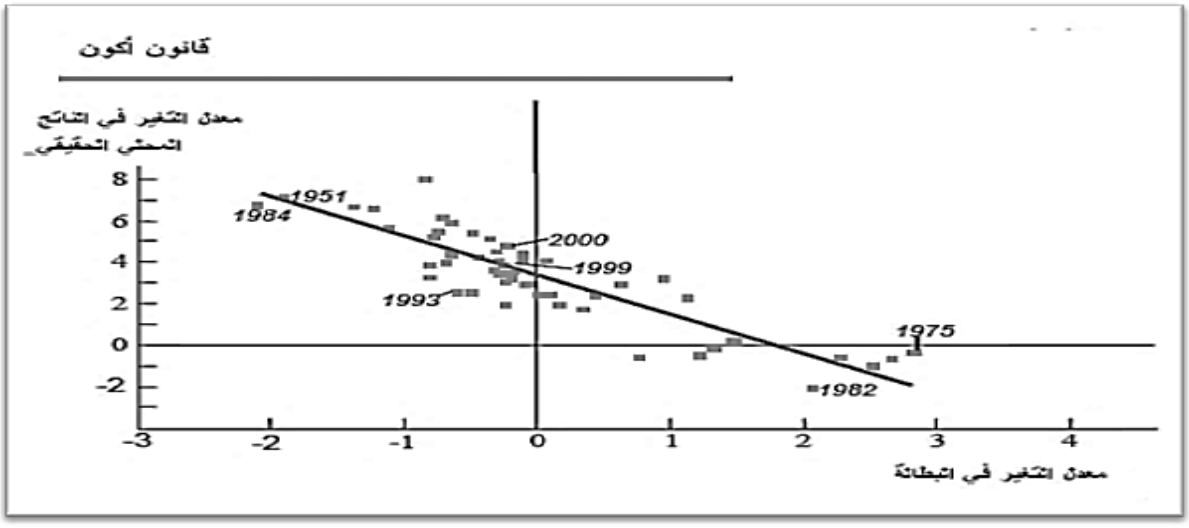

المصدر: بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص **78**.

وتبين الصيغة الثانية، العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أو ما يسمى بفجوة أوكون أي:

$$\Delta U_t = -0.36\ gap_t + 3.72 + \varepsilon_t \text{ .....(**)}$$

الصيغة الأولى والثانية، موضحة على التوالي في العلاقتين (1) و (2):

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta y + \varepsilon \text{ ..... (1)}$$

$$U - U' = \delta(y - y') + \varepsilon \text{ ..... (2)}$$

U: معدل البطالة الفعلي

U': معدل البطالة الطبيعي

y: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

y': مستوى الناتج الحقيقي الممكن

δ β α: معالم النموذج

ε : المتغير العشوائي

- إن قانون أوكون يبين العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة.

- إن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أوكون عن طريق زيادة النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن، كما تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس، تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

الفصل الرابع: سعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في وضع معالم سياستها الاقتصادية، وتعد سياسة سعر الصرف من أهم هذه السياسات لما لها من علاقة مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل رصيد ميزان المدفوعات إلى جانب دوره في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال فيه.

المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف

المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات

إن العلاقات الدولية تهيمن عليها الصفقات المالية كما يبينه تحليل ميزان المدفوعات حيث من خلاله يتم وضع السياسة الاقتصادية التي تضمن النمو وأصبح ميزان المدفوعات الأداة المفضلة في تحليل العلاقات النقدية والمالية الدولية.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

سنتطرق إلى بيان المقصود بميزان المدفوعات وإظهار مكوناته الأساسية.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات، المكونات الأساسية له.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة[100].

ويتضمن جانبين مهمين لكل صفقة تسجيل:

- **إشارة (+) للدائن** * تشمل إدخال صفقة تقلل أرصدة ضمن البلد.
- **إشارة (.) للمدين** * تكون مدفوعاتها ثنائية الأجانب[101].

ثانيا: المكونات الأساسية لميزان المدفوعات:

1. **حساب العمليات الجارية:** وهو أهم الحسابات بميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ويتكون من:

أ- الحساب التجاري السلعي "حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري):

أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت مسمى الميزان التجاري السلعي.

ب- الحساب التجاري الخدماتي "حساب التجارة غير المنظورة":

ويشمل كافة الصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات وتشمل: خدمات الشحن، التأمين، السياحة، خدمات الأصول المحلية العامة العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة في الداخل، المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية المحلية من الدول الأجنبية والعكس صحيح، الفوائد التي تدفع أو تقبض مقابل قروض مالية سابقة، نفقات وإيرادات البعثات الدراسية.

2. **حساب التحويلات الصافية:** وهو يعني بالتحويلات بدون مقابل سواء عينية أو مالية، وسواء خاصة (بين الأفراد) أو عامة (بين الدول)، وتكون بدون مقابل.
3. **حساب رأس المال:** تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة والمديونية للدولة، وتنقسم إلى نوعين:

أ- **رؤوس الأموال الطويلة الأجل**: وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب- **رؤوس الأموال قصيرة الأجل**: والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل....إلخ

4. **حساب التسويات الرسمية**: يتكون من:

أ- **حساب صافي الاحتياطات الرسمية**: يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات وذلك بغاية إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

ب- **حساب السهوو الخطأ**: يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)،لأن تسجيل العمليات يكون وفق مبدأ القيد المزدوج[102].

المطلب الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات:

أولا: الاختلال في ميزان المدفوعات: عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من اكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

❖ **أسباب اختلال ميزان المدفوعات:**

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية**: إذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان.

ب- **أسباب هيكلية**: متعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة.

ت- **أسباب دورية**: تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ث- **الظروف الطارئة**: هي أسباب لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات الدولة، كما في حالة الكوارث الطبيعية والحروب وتغير أذواق المستهلكين.

ج- **أسباب أخرى**: مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[103].

ثانيا: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات: إن توازن ميزان المدفوعات يعني أن يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن، وقد يحدث اختلاف بين الجانبين (دائن ومدين) ففي هذه الحالة يستوجب وضع الفرق بينهما تحت بند "السهو والخطأ"[104]، وهناك آليتين للتوازن في ميزان المدفوعات وهما:

1-آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية (التعديل الآلي): ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية: ثبات أسعار الصرف، حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس، حيادية النقود، وجود مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.

ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للدولة المذكورة مقارنة مع الدول الأخرى، وستترتب عن ذلك نتيجتين، أولهما انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما هو ارتفاع في إيرادات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون العكس ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ففي حالة الفائض بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان.

أما في ما يتعلق بسعر الصرف فالدول التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي تعرض عملتها المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، والتي سيؤدي إلى انخفاضها في الأسواق المذكورة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات الدولة وهكذا تزداد صادراتها مقابل انخفاض في وارداتها نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، في هذه الحالة يعود ميزان المدفوعات إلى التوازن، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس[105].

2-آلية التسوية في ظل النظرية الكنزية: ينطلق الفكر الكنزي في تحليله لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير في حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدا في

ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فمن خلال المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

والذي يعبر عنه بـ: **الميل الحدي للاستيراد =التغير في الواردات/التغير في الدخل**

أما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به نسبة التغير القومي إلى التغير الذاتي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة مع دولة مع دولة أخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات هي:

مضاعف التجارة الخارجية =1/ الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستيراد[106].

ولذلك ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية: الدخل الوطني يستقر عند مستوى اقل من التشغيل الكامل للموارد، الأسعار مرنة ولكن في اتجاه تصاعدي فقط، وجود نظام صرف ثابت،

ففي حالة الفائض، لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي يميل الفائض إلى الزوال تدريجيا.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل، وبفضل الميل الحدي للاستيراد، يؤدي إلى انخفاض الواردات، وهكذا يميل العجز إلى الانخفاض ومنه العودة إلى حالة التوازن.

المبحث الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الحساسة، لما له تأثير كبير على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته بنمو رصيد ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن تداخل العلاقات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بين دول العالم، والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة، أدى إلى وجود ما يسمى سعر الصرف.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف وانواعه

1- تعريف سعر الصرف: هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخر، وتعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها[107].

2- أنواع سعر الصرف:

أ- **سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين:

- **سعر صرف رسمي**: أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- **سعر صرف موازي**: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا الأمر يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من سعر صرف رسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[108].

ب- **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. ويكون كالتالي:

$$CTR = \frac{CTN / P_{dz}}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN.P_{us}}{P_{dz}}$$

CTR: سعر الصرف الحقيقي، CTN: سعر الصرف الاسمي، P_{us}: مؤشر الأسعار بأمريكا، P_{dz}: مؤشر الأسعار بالجزائر.

ت- **سعر الصرف الفعلي**: يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ث- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ويمكن أيضا حهب العلاقة التالية[109]:

$$CTRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_i / X_0^P (e^{pr})_0}{(P_0^P / P_0^r) / (P_i^p / P_i^r)} x100$$

$$CTRE = \sum_P Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0} x \frac{(P_1^p / P_1^r)}{(P_0^p / P_0^r)} \right\} x100$$

$$CTRE = \sum_P Z_p IRER_{pr} x100$$

حيث $(e^{er})_0$ $(e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي .INER مؤشر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

5.سعر الصرف التوازني: هو الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب بعيدا عن تدخل السلطات الحكومية لتحقيق توازن داخلي وخارجي، لكن هذا السعر يتطلب سوق صرف فعال ومنظم.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له

إن ترتيبات أنظمة الصرف تتدرج ابتداءا من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثرها مرونة، وفيما يلي توضيح مختلف فئات أنظمة الصرف.

الفرع الاول: أنظمة سعر الصرف

نميز بين نوعين أساسين من الصرف وهما نظام الصرف المرن ونظام الصرف الثابت.

1. **نظام الصرف الثابت:** لقد ارتبط هذا النظام بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل full gold stand ثم نظام سبائك ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع سبعينيات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لم ينته بل استمر في تصنيفاته الحديثة[110].وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

أ- **الربط بعملة واحدة**: وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية، مقابل إحدى العملات الارتكازية والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار.

ب- **الربط بسلة من العملات**: عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملاء الشركاء التجاريين الأساسيين، أومن العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا باليور وباعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا.

ج- **ضمن هوامش معينة**: قد يسمح لسعر صرف العملة بالتحرك ضمن هوامش ضيقة، في حال ما إذا كانت هذه العملة تملك نزعة لتجاوز هذه الهوامش المحددة فإن الحكومة تتدخل من أجل المحافظة على سعرها ضمن الهوامش المحدد.

2. **نظام الصرف المرن (العائم)**: تتميز هذه الأنظمة بقابليتها للتعديل ، ومن أنواعها :

أ- التعويم المدار: تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

ب- التعويم المستقل (الحر): وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق[111].

الفرع الثاني : أهم النظريات المحددة لسعر الصرف:

1. **نظرية تعادل القوة الشرائية:** تقوم نظرية الاقتصادي كاسل على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق بلد آخر، وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذا الأخير حسب سعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل[112].
2. **نظرية تكافؤ أسعار الفائدة:** طورت من طرف كينز سنة 1923 وترتكز هذه النظرية على سلوك التحكم الذي يعمل على تحديد الفوارق ما بين أسعار الصرف الفورية والآجلة، بحيث أن المتعامل الذي له الخيار ما بين حيازة أصل محلي أو أصل أجنبي يهتم بثلاث عوامل: معدل العائد المحلي، معدل العائد الأجنبي وسعر الصرف بين العملتين، ولهذا فإن اختيار حيازة الأصل الأجنبي يتم عن

طريق حساب عائده المحمول بسعر الصرف، وهذا حتى يكون مقارن مع العائد المحلي الذي يعبر عنه بالعملة الوطنية.

3. **نظرية كفاءة السوق:** هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم،...الخ. حيث تكون السوق الكفء:

كل المعلومات الجديدة تحدث تأثيرا هائلا على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

تكاليف المعاملات ضعيفة وتغيرات أسعار الصرف عشوائية[113].

4. **نموذج مندل وفليمينج:** حاول كل من مندل وفليمينج معرفة دور كل من السياسة النقدية والمالية في ضمان التوازن الداخلي والخارجي في حالتي الصرف الثابت والصرف المرن.

❖ **في حالة الصرف الثابت:** عندما تقوم السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية سوف يتبع ذلك انخفاض معدل الفائدة الداخليr، حيث يصبح أقل من مستوى معدل الفائدة الأجنبي r^*، ويؤدي ذلك إلى خروج رأس المال إلى الخارج للاستفادة من معدل الفائدة الأعلى في بقية العالم. انطلاقا من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال، يعمل خروج رأس المال في ظل نظام الصرف الثابت على تقلص احتياطات الصرف الرسمية لهذا البلد بشكل يتقلص معه عرض النقود من جديد يتبعه ارتفاع معدل الداخلي (جلب رأس المال إلى داخل البلد) والعودة إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي. وعليه تبدو السياسة النقدية أكثر نجاعة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات انطلاقا من قدرتها على إثارة تدفق رأس المال من وإلى داخل هذا البلد.

بالمثل، يمكن تحليل الدور الذي تلعبه السياسة المالية. إذا أرادت السلطات العامة إتباع سياسة مالية توسعية يميزها ارتفاع في عجز الميزانية فإن ذلك سوف يعمل على رفع معدل الفائدة الداخلي (لأن السلطات تصبح مستعدة لدفع مستوى أعلى للفائدة مع تزايد العجز)، وبما أن هذا الأخير يصبح أعلى من معدل الفائدة الأجنبي (rأكبرمنr^*)، فإن ذلك سوف يعمل على تدفق رأس المال إلى داخل هذا البلد بشكل يحدث فائضا على مستوى حساب رأس المال.

ويؤدي هذا الفائض إلى زيادة احتياطات الصرف الرسمية بشكل يزيد من عرض النقود يتبعه انخفاض في معدل الفائدة الداخلي حتى يعود من جديد إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي. وخلص مندل وفليمينج إلى أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في حين تكون السياسة المالية ذات فعالية أكبر نسبيا في تحقيق التوازن الداخلي.

❖ **<u>في حالة الصرف المرن</u>:** إذا قامت السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الداخلي يتبعه خروج لرأس المال (لأن العائد على رأس المال في الخارج

يصبح أعلى من العائد في الداخل). انطلاقا من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال، يعمل خروج رأس المال في ظل نظام الصرف المرن على انخفاض سعر صرف العملة الوطنية بشكل يشجع الصادرات ويحد من الواردات، فيؤدي ذلك إلى ظهور فائض في الحساب الجاري يعوض النقص في خروج رأس المال. وبالتالي تكون السياسة النقدية فعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي داخليا بينما يعمل سعر الصرف على ضمان توازن ميزان المدفوعات.

أما إذا قامت السلطات العامة بإتباع سياسة مالية توسعية عن طريق العجز، فإن ذلك سوف يؤدي ظهور فائض في حساب رأس المال إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يتبعه تزايد الواردات وتقلص الصادرات مما يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري. وهكذا تبدو السياسة المالية غير فعالة بالنظر إلى ما تسببه من تدهور في ميزان المدفوعات[114].

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية، ويمكن إعطاء نظرة عامة حول الأدوات والوسائل المستخدمة فيها، وذكر أهم أهدافها فيما يلي:

الفرع الاول: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف

أولا: مفهوم سياسة الصرف: هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي[115].

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى تكوين ما يسمى بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 وتتلخص هذه الظاهرة في المراحل التالية:

أ- انخفاض في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف الأرباح؛

ب- تمكن المؤسسة من ترشيد أداء الإنتاج في المدى المتوسط وتحقيق عوائد إنتاجية؛

ت- تتمكن المؤسسات من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

2- **تخصيص الموارد:** يؤدي وصول السلطات النقدية لسعر الصرف الحقيقي إلى عدة نتائج إيجابية نذكر منها:

أ- جعل الاقتصاد أكثر تنافسية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير.

ب-تقليل عدد السلع التي تم استيرادها، وزيادة الإنتاج المحلي لسلع التي كانت تستورد (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها.

3- **توزيع الدخل**: يؤدي سعر الصرف الحقيقي دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أوبين القطاعات المحلية فتوجد حالتين له هما:

أ-انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي ينتج عنه ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية للعمال (انخفاض الدخل الحقيقي)

ب-انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) الذي ينتج عنه انخفاض القدرة التنافسية، فيؤدي بدوره إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.

4- **تنمية الصناعات المحلية**: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

الفرع الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف: لتنفيذ هذه السياسة تستعمل السلطات الأدوات التالية:

1. **تعديل سعر الصرف:** لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، هذا في حالة نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام صرف عائم، فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

2. **استخدام احتياطات الصرف**: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية عند انهيار عملتها ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظم الصرف العائمة، تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة الكثيفة.
3. **استخدام سعر الفائدة**: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة[116].
4. **الرقابة على الصرف**: يقصد به إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعا وشراءً، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها من مثل هذا التحديد[117].

وسائل الرقابة على الصرف: تتعدد وسائل الرقابة على الصرف نذكر منها ما يأتي[118]:

- ✓ تحديد استيراد السلع من الخارج بقدر معين، بحيث يتم ربط الاستيراد بالحصول على موافقة من السلطات ذات العلاقة.
- ✓ تجميد الأموال الأجنبية الموجودة في الدولة بمنع تحويل رؤوس الأموال المودعة لديها.
- ✓ إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية بحيث يمكنهم بيعها إلى المستوردين الذين يحصلون على العملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل هذه الشهادات، وهذا يتم من خلاله ضمان استخدام حصيلة الصادرات في تسديد أثمان الاستيراد.
- ✓ إنشاء صندوق الموازنة الذي يدخل السوق كمشتري للنقد الأجنبي أوبائع له لتفادي تغيرات أسعار صرف العملة المحلية.

الفصل الخامس: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال مربع كالدور (2001-2017)

لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة التي تكلمنا عليها سابقا، والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك ارتأينا تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل بالنسبة للاقتصاد الجزائري (2005-2017)، ورسم مربع كالدور السحري لكل سنة كما يلي:

1- مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره

1- 1 تعريف المربع السحري لكالدور: نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا، وسميا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[119]

- **تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول:** ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهمنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.
- **تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد:** المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر أن معدل التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين 1- 3 %.
- **تحقيق معدل بطالة منخفض:** كل الدول تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدما.
- **تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات):** إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانيتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لأن الأهداف السابقة عبارة عن نسب مئوية.

2-1 شكل المربع السحري ومدى تعارض أهدافه: إن تمثيل المربع السحري يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، بحيث كل محور من محاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، وعند تحديد كل هدف بقيمته على المعلم، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا شكل مربع؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (5-1): المربع السحري لكالدور

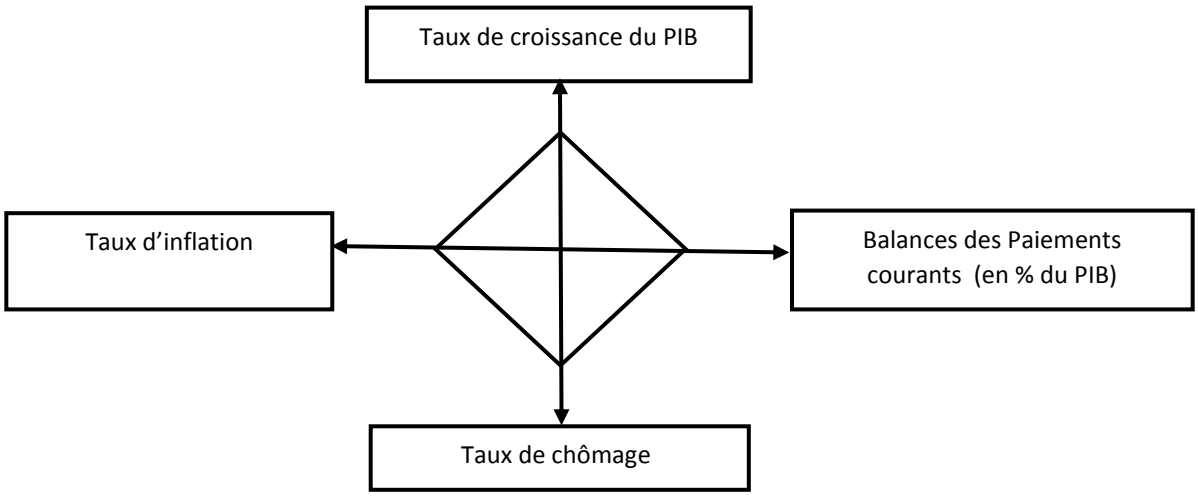

Source : Marie Delaplace, **Monnaie et Financement de l'économie**, édition DUNOD, Paris, 2005. p118,

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما له.

من خلال التطلع الجيد في الرسم الشكل السابق يمكن أن نقول يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

2- تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري من خلال مربع كالدور السحري (2005- 2018)

2-1 تحليل أداء البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2005-2009)

للقيام بتحليل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (5-1): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005- 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي%	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.4	1.7	3.7	4.9	5.7
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	20.5	24.3	22.5	19.9	0.3

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2009.

الشكل (5-2): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر(2005- 2009)

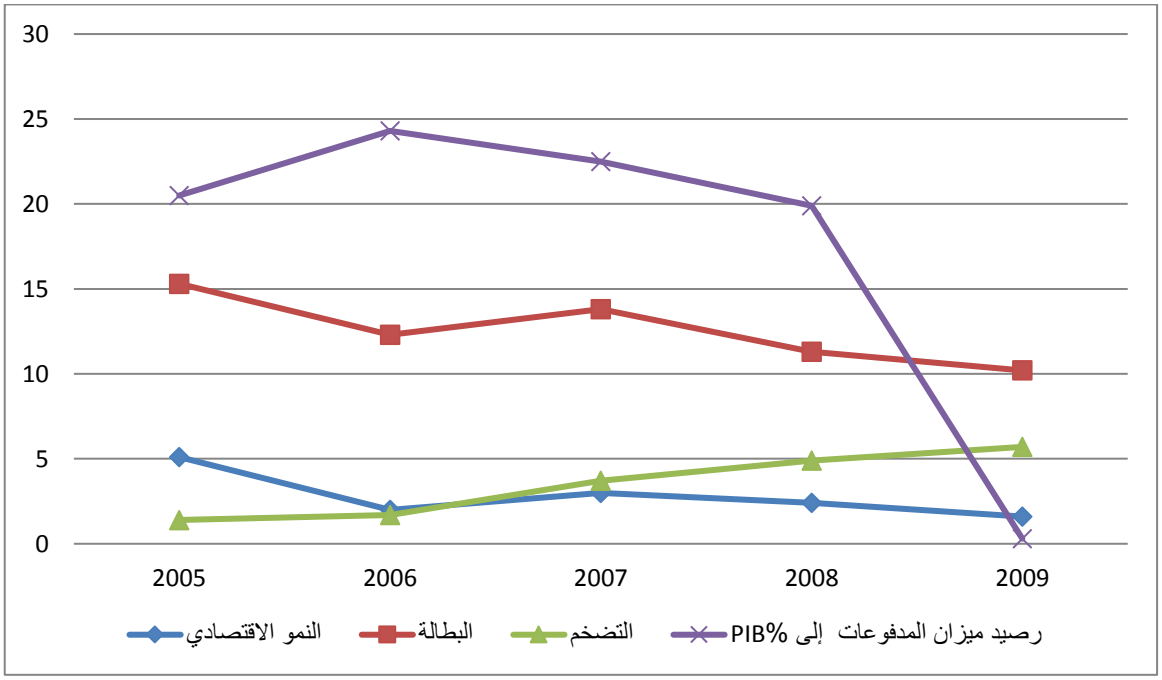

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01)

الشكل (5-3): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2005- 2009)

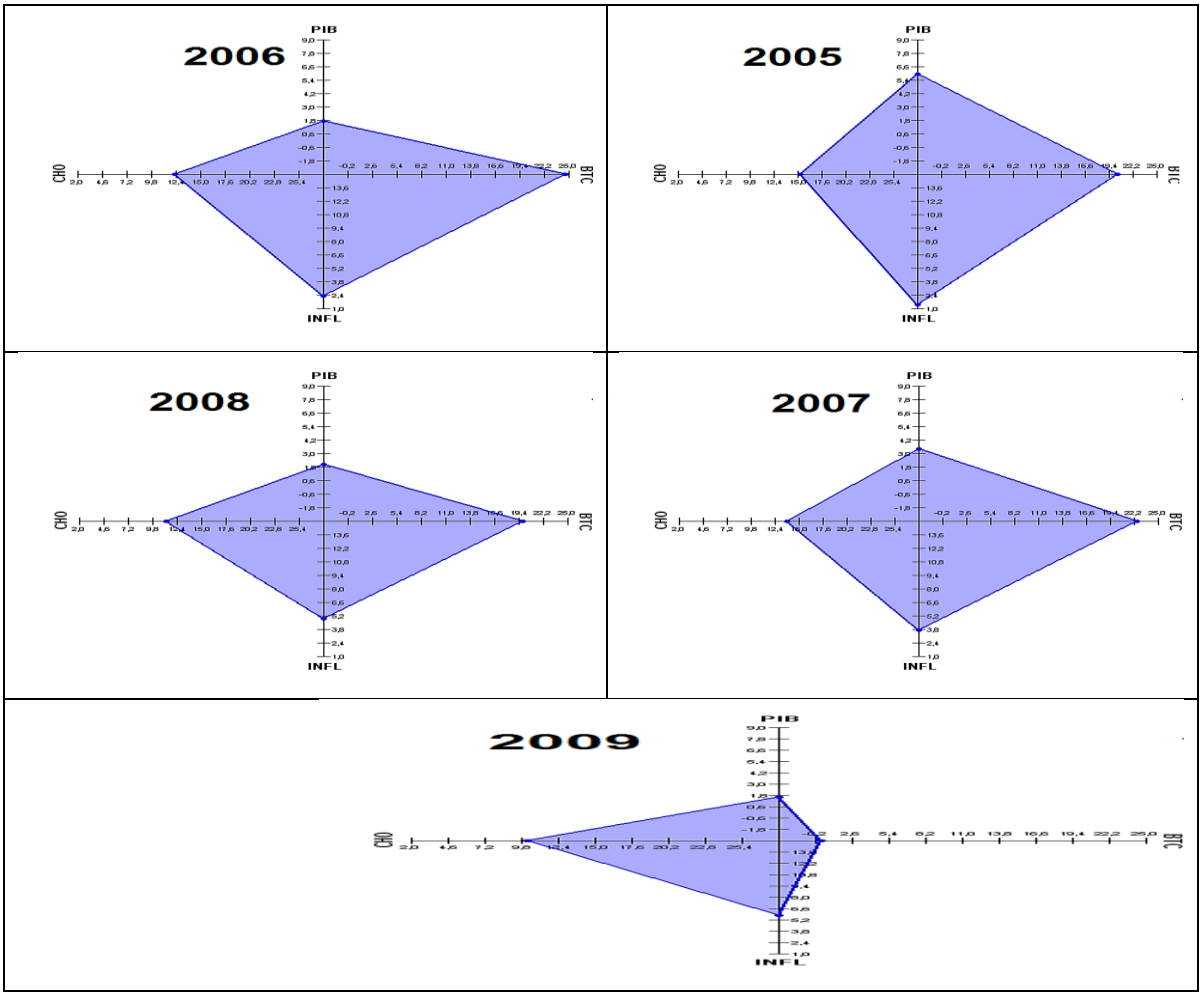

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) كالتالي: تعتبر هذه الفترة الأفضل للأداء الاقتصادي، حيث نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المربع، وذلك من خلال الاتساع في جميع الجهات الأربعة، وهذا يعني تحسن المؤشرات الاقتصادية في آن واحد، بالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات نلاحظ الاستمرار في تحسن هذا المؤشر كدلالة على تحسن صادرات المحروقات بالرغم من التوسع في الواردات الذي عرفته المرحلة عدا سنة 2009 التي عقبت الأزمة العالمية وساهمت في انخفاض أسعار المحروقات وبقاء مستوى الواردات وبالتالي انخفض هذا المؤشر إلى 0.3% كأقل مستوى منذ مطلع الألفية؛ أما من ناحية البطالة فنلاحظ التوسع وهو دلالة على تحسن هذا المؤشر بسبب انخفاض معدلات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب من خلال صعود المربع وانخفاضه وتعد سنة 2005 الأفضل لمعدلات النمو أسوء نتيجة تم تحقيقها سنة

2009 بمعدل 1.6%، بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات؛ أما فيما يخص التضخم فبشكل عام يمكن القول انها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية عدا سنة 2009 وصل المعدل ل 5.7% بسبب بعض الضرائب التي فرضت في الاقتصاد الجزائري.

يمكن القول أن هذه الفترة كانت أفضل من الفترة السابقة حيث تحسنت جميع المؤشرات، وتعتبر سنة 2009 هي الأسوء خلال البرنامج، بسبب الأزمة وتداعيتها على مداخيل الصادرات والتأثير على معدلات النمو في قطاع المحروقات.

2-2 تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2010-2014)

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (5-2): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2010- 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.9	4.5	8.9	2.8	2.9
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	7.6	8.9	6.0	0.4	4.3 -

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

الشكل (5-4): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر

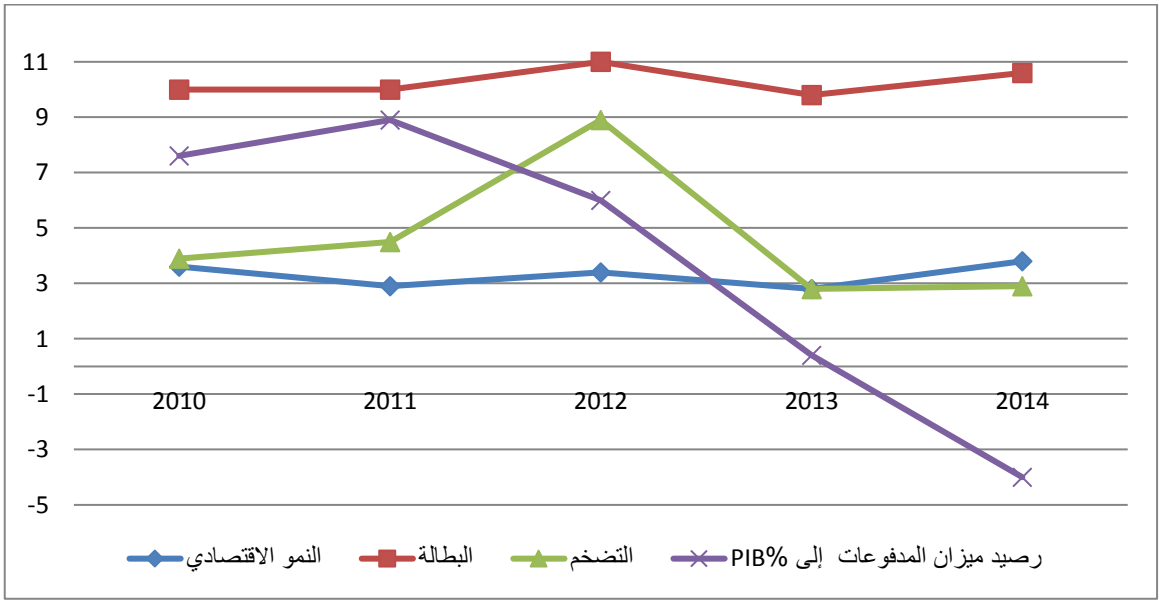

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02)

الشكل (5-5): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2010- 2014)

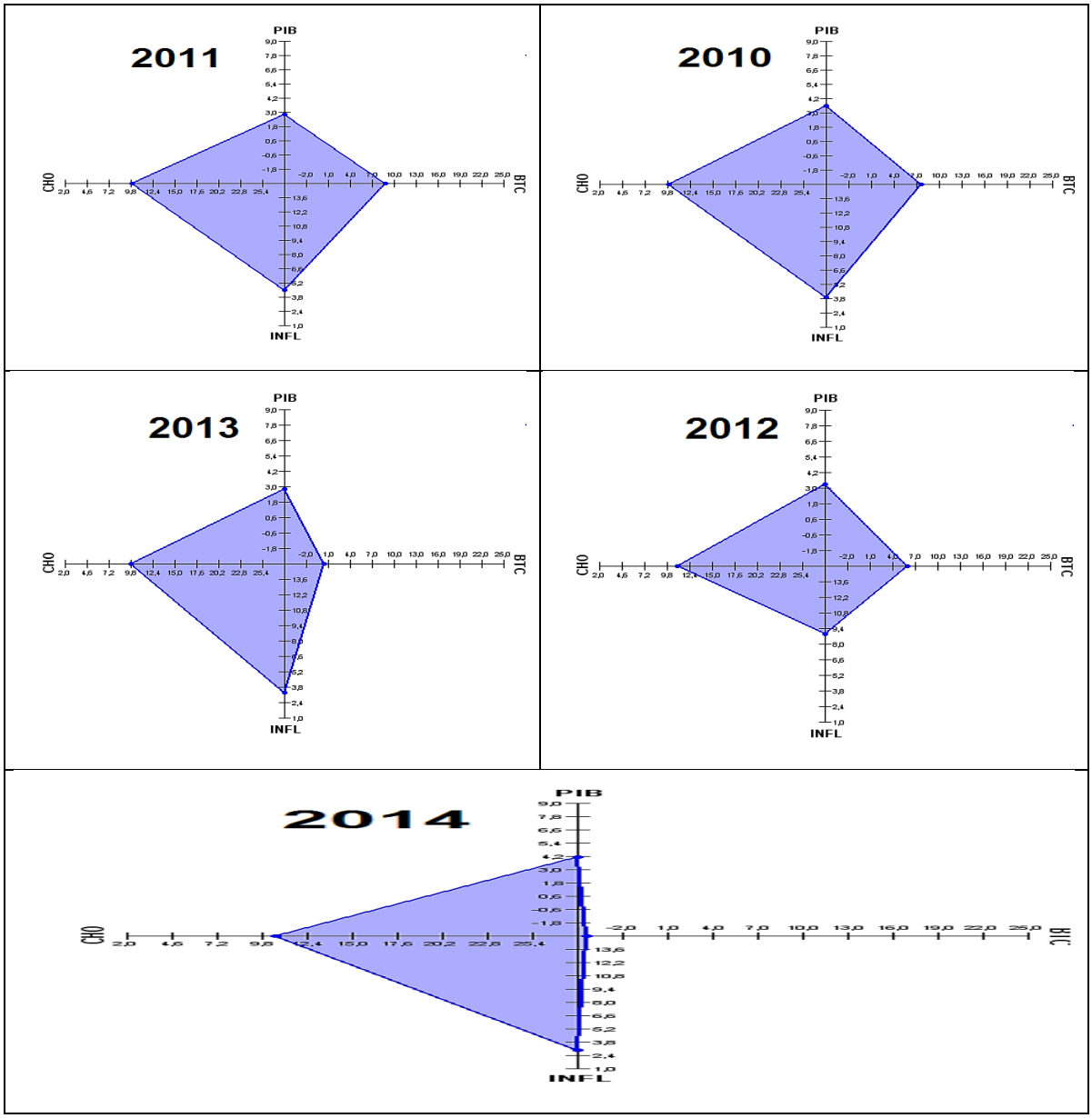

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) كالتالي:

نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يتراجع إلا أن عاد إلى شكله الثلاثي في سنة 2014 التي تعد السنة الأضعف باستعمال تحليل مربع كالدور السحري، وذلك من خلال انكماش في جهة توازن المدفوعات، بالرغم من تحسن أسعار المحروقات والسبب الرئيسي هو الزيادة الكبيرة في الواردات التي وصلت سنة 2014 أكثر من 55 مليار دولار، مما جعل هذا المؤشر سلبي بمقدار – 4.3%؛ أما من جهة معدلات البطالة فنلاحظ

الاستقرار وبقاء الشكل على حاله كون معدلات البطالة استقرت في متوسط 10% خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي استمرت في تحقيقها معدلات متذبذبة كنتيجة في تراجع معدل نمو قطاع المحروقات، وبلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة 3.3%؛ أما فيما يخص التضخم فيمكن القول أن بنك الجزائر استطاع بشكل كبير التحكم فيه من خلال استهدافه عند معدل 4% ويبقى التضخم المستورد أكثر أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري. وبشكل عام يمكن القول أن هذه الفترة كانت أقل أداء من الفترة السابقة حيث ارتفعت الواردات بشكل كبير، وتعتبر سنة 2014 هي الأسوء خلال برنامج توطيد النمو للاقتصاد الجزائري.

3-2 تحليل أداء الاقتصاد الجزائري من خلال مربع كالدور (2015-2017)

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (5-3): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2015- 2017)

السنوات	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي%	3.8	3.2	1.7
معدل البطالة%	10	10	11
معدل التضخم%	3.9	4.5	8.9
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	7.6	8.9	6.0

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

الشكل (06): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر

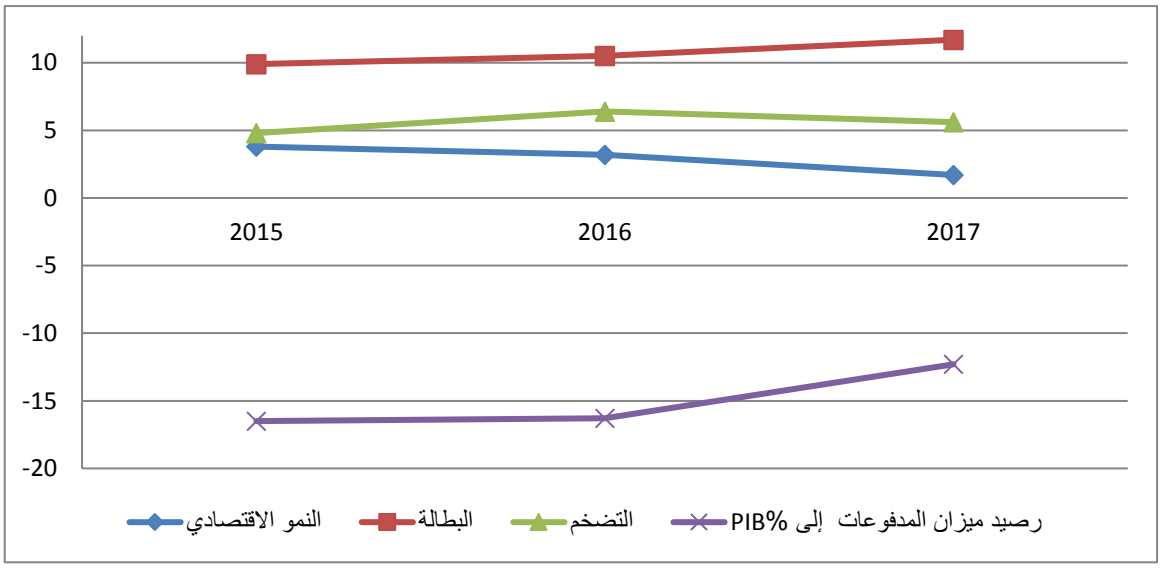

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

الشكل (5-7): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2015- 2017)

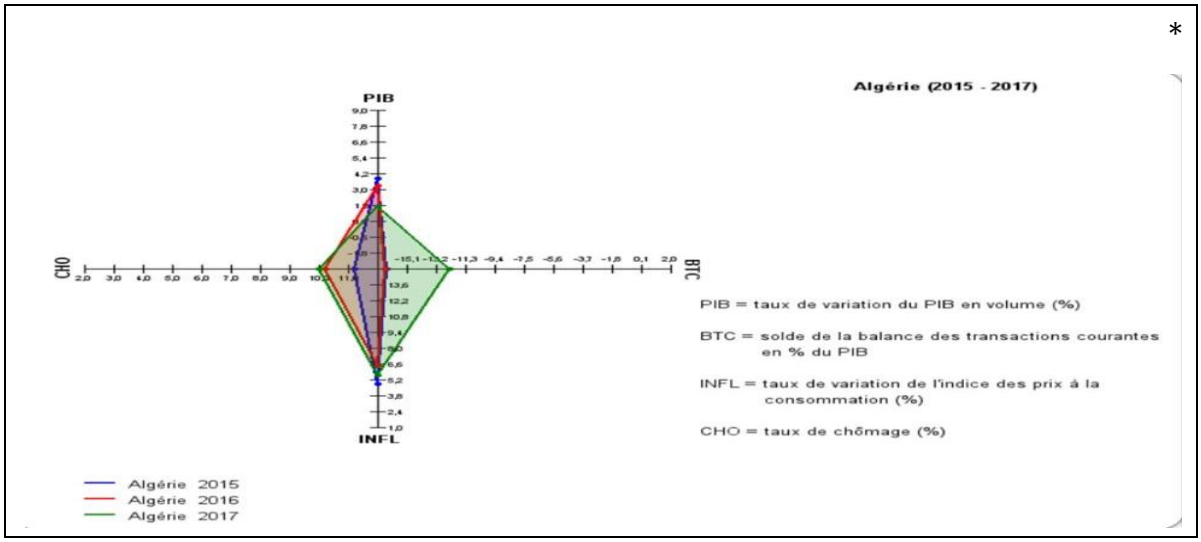

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري (2015- 2017) كالتالي:

مربع كالدور أخذ يتحسن بعد انتعاش أسعار النفط وهذا يظهر جليا في سنة 2017، إلا أن هناك تذبذب في المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 2005.
2. أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.
3. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
4. أنس البكري، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دارا لمستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج و تمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007 ، الجزائر.
6. بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987.
7. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76 ، أبريل2006.
8. بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
9. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر ، الأردن، 2010.
10. جميلة الجوزي، أسس الإقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، دار أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر، 2013.
11. حربي موسى محمد عريقات، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الأردن،1993.
12. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005.
13. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.
14. حسين فليح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العلمي، الأردن، 2006.
15. خالد الوزني، الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
16. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن، 2006.
17. خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
18. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر1997.
19. روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان،1979.
20. الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1984.
21. زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
22. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
23. زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداوات البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003.
24. سامي عفيف حاتم،التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، القاهرة، مصر، 1991.
25. سعيد سامي الحلاق، محمد المحمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
26. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.

27. صالح تومي، نمذجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
28. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الاول، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 95.
29. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003
30. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
31. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مصر، 1998
32. عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
33. عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر.
34. عبد الرحمن إسماعيل: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،1999 ، ص145.
35. عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، دار الابتكار، عمان، 2018.
36. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
37. علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2011
38. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
39. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
40. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوارق، الأردن، 2001
41. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1988.
42. مايا فتني، العولمة المالية واثرها على نظام الصرف، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
43. محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
44. محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
45. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2010.
46. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر،2003.
47. محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
48. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة -أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات-، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003.
49. محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
50. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 .
51. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007
52. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000